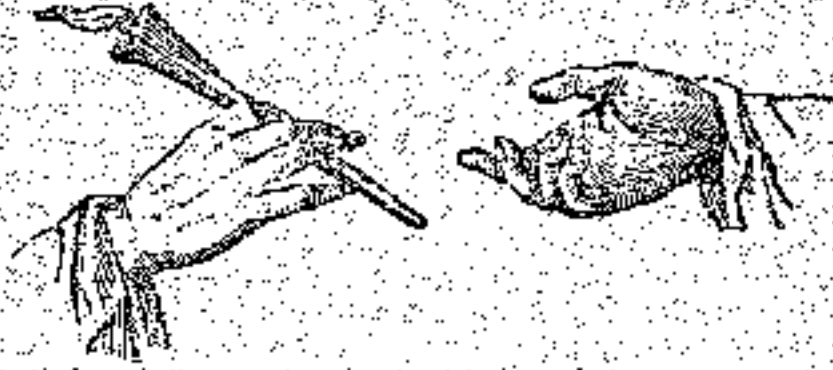


رسالة الفكر المحرر

العماد بن محمد



وعلى الله التوكل

مطبعة المقطف والقطم

١٩٤٧

الرسالة الاولى

رسالة الفكر المحرر

اسماعيل عظم



عمر الله شراكية

مطبعة المقطف والمعظم

١٩٤٧

مقدمة

يرجع عهد مصر بالمبادئ الشيوعية إلى الحرب العالمية الأولى . ففي سنة ١٩١٧ وقع الانقلاب البلشفي في روسيا ، وخرجت هذه البلاد من معمة الحرب ، لتدخل في جحيم الثورة .

وقع لروسيا نفس ما وقع لفرنسا في أعقاب ثورتها العظمى . فقد خرجت فرنسا من ثورتها بحروب ألّبتها عليها أوروبا . وكذلك روسيا ، فإن الأمم الغربية ، وعلى رأسها بريطانيا ، لم تكف لتلقي السلاح منتصرة على ألمانيا وأحلافها ، حتى وضعت السلاح في أيدي كارهين للفكرة الشيوعية . وراحت تضرب بهم روسيا في عقر دارها .

انتصرت فرنسا على المتألمين عليها من دول أوروبا . وكذلك انتصرت روسيا على أولئك الذين أمدّهم الديمقراطية البريطانية بعتاد الحرب ، ليضربوا الشيوعية في مهدها . وبهذا لم تمت مبادئ الثورة الفرنسية ، ولا إنهارت الشيوعية . وكانت مصر ، كما كان غيرها من الأمم المستضعفة ، وبخاصة الشرقية منها ، قد خدعت خدعة كبرى بمبادئ ولسون . ومضت تبني الآمال الضخام على مبدأ تقرير المصير .

إنهارت كل هذه الآمال ، عندما تبين لهذه الأمم أن الدول الأربع الكبار ، وكن في ذلك الوقت إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا ، قد انقسمت قسمين : ثلاثة منهن في ناحية القضاء على مبادئ ولسون ، وواحدة برأسها إلى جانب هذه المبادئ^(١) .

(١) كانت خامستين اليابان ، ولكن لم يكن لها من صانع كبير في سياسة أوروبا نحو الشرق

انجلترا وفرنسا وإيطاليا في ناحية ، والولايات المتحدة في ناحية وحدها .
وقيل للمطامع الشعبية ابلعي مبادئ ، ولسون ، وياسماء الحرية أقلعي عن الأيحاء
لشعوب الارض بخيال ذلك الاوتوبي الجديد ، وقضي الامر ، واستوى على عصبية
الامم ، وعلى أضحوكة الانتداب عن عصبية الامم ، واستعمار الذين استضعفوا
في الارض .

كان كليمنصو يجلس في مؤتمر الصلح بفرساي وعن يمينه ولسون ، وعن
يساره لويد جورج ، وزير بريطانيا الاول ، فقال قولته المعروفة « ما أشبهني
بإنسان يجلس المسيح عن يمينه ، ويهوذا الاسخريوطي ^(١) عن شماله » . ولكن
كليمنصو مال إلى ناحية يهوذا ، وغان المسيح ، فصلبت مبادئه وعلقت على
صليب الاستعمار .

كان لهذه الحوادث تاريخ طال وامتد سنين ، ومضت أسلاك البرق تنقل إلى
نواحي الدنيا ، ومنها شرقنا الأدنى ، أنباء تلك الأحداث والثورات ، وأخبار
الانقلاب الروسي ، وحروب روسيا مع المتألمين عليها ، فلقحت العقول بقليل من
الحقائق ، غشت عليها كثير من الخيالات ، وراح أكثر الناس يعتقدون أن
روسيا متقدمة العالم من مطامع الاستعماريين ، ورافعة هذه الشعوب إلى الآدمية ،
بعد أن ضغظها الاستعمار فأنزلهما أسفل سافلين .

كنت في ذلك الوقت أحرر جريدة « الأفكار » ، وكان يصدرها الحزب
الوطني . وكانت أول صوت ارتفع بتقاطعة لجنة التحقيق التي أرسلتها بريطانيا إلى
مصر للنظر في أسباب الثورة المصرية ، برياسة لورد ملتر . ورحنا جميعاً نضرب
على نغمة حقوق الشعوب الصغيرة ، وتقدير المصير ، وموقف العمال ، والثورة

(١) الحوارى القدي وشى بالمسيح

البلشفية . وكان لموزعي الجرائد في ذلك الزمن صوت مسموع عند محرريها ، فإذا
تناقلت حركة البيع قليلاً ، دخل « عبد العظيم » ووقف أمام مكثي بقامته المديدة ،
وجسمه الضخم ، ونظر إليّ مبتسماً ثم قال : (أكتب لنا كلمتين في البلشفية) ؛
جماع هذه الظواهر كانت ارتكاسات لبست أثواباً مختلفة ، ولم يثبت منها
شيء ، على ما أرى ، في عقلية الجيل الذي فرط ، اللهم إلا فكرة مبهمه غامضة ،
محصلها أن العالم في طور انتقال ، وأن في جنبات هذه الدنيا صيحة جديدة .

ولكن كلمة الطامعين في استعباد الشعوب ، كانت قد تمت على أن تمضي
الحال على ما كانت عليه قبل تلك الحرب ؛ شعوب كبرى منتصرة ، وأخرى صغيرة
مغلوبة على أمرها ، وراحت الحوادث تترى آخذة بعضها برقاب بعض ، فتلقت في
الشرق عروش ، وخلقت عروش ، وأنهارت دول ، وبنيت دول ، وهُدِرت
حريات ، وأعيدت أخرى ، ولكن كل هذا لم يكن إلا تأثيثاً جديداً لبيت قديم
تداعت أركانه ، وارتجج منه الأساس . وعندى أن هذه الفترة كانت بدء انهيار النظام
الاستعماري القديم . ولا شك في أنه نظام يحتاج إلى سنين عديدة ، قبل أن تمحي
آثاره كلها من عالم السياسة وعالم الاجتماع ، ونحن ولا شك نشعر الآن ، وبعد
الحرب العالمية الثانية ، أن الفكرة في هذا الوجه المنهار من العلاقات الاممية ، قد
مضى يفتد السير نحو الفساد التام ، بل نحو الدثور الكامل . فإن مبادئ ولسون لم
تمت تماماً كما خيّل إلى الكثيرين ولم تمح آثارها محو كلياً ، كما قال المتشائمون ،
فتجددت في ميثاق الاطلنطي ومجلس الامن الدولي وهيئة الأمم المتحدة ، وراحت
الدول الكبرى تعمل على تنظيم علاقاتها مع الدول الصغرى على قواعد جديدة .
كل هذا من شأنه أن ينظم الفكرة في الحياة الدولية . وعندى أن ذلك التنظيم أمر
اقتضاه تلك الفوضى الغامرة التي أحدثتها مطامع الدول الاستعمارية من ناحية ،

والثورات من ناحية أخرى ، في عقلية الجماعات .

كان من الضروري أن يترك هذا أثرًا في تنظيم الفكرة الاجتماعية في الشرق كله ، ومصر خاصة ، فراح أهل الطبقة المتعلمة يدرسون الحركات الاجتماعية ، ومنها بالضرورة المذهب الشيوعي ، وما يمت إليه من المذاهب . ولكن درسهم هذا ظلَّ مكبوتًا حسيراً ، بفعل السياسة التي اتبعتها بريطانيا إزاء روسيا ، وجارتها عليها مصر في خلال الأعوام التي انقضت منذ الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، فتكونت نواة تفكير تفكيراً شيوعياً ، وتدعو إلى الشيوعية . أما وجه الخطر في ذلك ، ففي أن هذا التفكير ظلَّ مكبوتاً حيدساً ، ولو أنه أُطلق من عقاله ، إذن لتكونت النواة التي تغالبه وتقاومه تكوينا طبيعياً ، ولكان في استطاع الذين يؤلفون هذه النواة أن يثبتوا وبقوة ، أن أرض مصر لا تمرع فيها الشيوعية ، وأن أوضاعنا الاجتماعية ، أساساً وفروعاً ، هي من طبيعتها تقاوم ذلك التطرف الشيوعي . ولكن الحوادث جرت على غير ذلك ، حتى شعرت الحكومة يوماً ، شعوراً لا أعرف على التحقيق مداه ، بأنه من واجبها أن تقاوم هذا المذهب بتشريع ، فصبت ذلك التشريع في قالب فضفاض واسع ، يتناول الفكر كما يتناول العقل ، فكتبت الفصل الأول من هذا الكتاب ، وهو عبارة عن أربع مقالات نشرت بعنوان « حدِّدوا القيود وقيِّدوا الحدود » ، جائز أن يكون من أثرها أن رجعت الحكومة إلى تحديد تشريعها فقصرت سلطته على الفعل دون الفكر ، وحددت الفعل بأنه محاولة استعمال القوة في قلب النظام الاجتماعي أو الاستعانة بدولة أجنبية على ذلك . أما الفصل الثاني « تؤمن بالاشتراكية » فبحث تأملي تاريخي ، أعتقد أننا أخرج ما نكون إلى المضي فيه ، مسابقة لخطى العالم نحو التطور الاجتماعي الحديث .

الفصل الاول

بين محروود والقيود

— ١ —

ما هي الشيوعية ؟

لسنا بلاشفة ، وانما نحن اشتراكيون نؤمن بالاعتدال ، ونؤمن بأن كل طفرة محال ، وأن كل تطور ممكن .

لسنا من دعاة الانقلاب ، ولا من غلاة الاصلاح . ولسنا من المؤمنين بأن حرب الطبقات سلاح توأم نتائجه ، ولا أن تلك الحرب قد تخرج من الآثار الطيبة أكثر مما تخرج من الآثار الخبيثة ، إن كان هنالك حرب تدعى حرب طبقات على الاطلاق .

لسنا ممن يعتقدون أن النظريات تظل على جمالها عند التطبيق ، بل نوقن بأن ما لا يتبث على التطبيق لا يمكن أن يكون قائماً على نظرية صحيحة ، وأن التطبيق محك النظر ، فاذا انقاد وسلس ، كان برهاناً على أن النظرية التي طبقت صحيحة ، وإلا فهي فاسدة . ونعقب على هذا أن أكثر من تسعين في المئة من النظريات الاشتراكية ، قد أظهر التطبيق فسادها ، أو أن فساد التطبيق جعل العمل بها مستحيلاً .

ونحن فوق هذا كله من الديمقراطيين الذين بهمهم من شكل الحكم أن يكون

القانون مرعيًا ، وأن يظل الشعب في حدود التزاماته القانونية ، وأن يتحقق لكل فرد من الأفراد حظه من حماية القانون ، وحظه من الحرية ، ما دام هو في حدود القانون ، وفي نطاق الحرية المكفولة بالدستور .

نقول بهذا ونعلن أننا إنما ننادي به مخلصين ، وذمتنا من التدليس فيه براء . وإذا أعلننا ذلك فإنما نعلمه معتقدين أننا نعبر به عن رأي الأكثرية الغالبة من مفكري هذا الشعب . فلا يقوم في قفسنا أي حرج من إعلانه والمناداة به . ونعلم فوق ذلك أننا في ذلك لا نزال في دائرة المباح من القانون .

أما أن الاشتراكية هي العقيدة السائدة على الأغلب الكثير من أفراد هذه الأمة ، فذلك ما يدعوننا ، بل يحفزنا إلى الكتابة في هذا الموضوع وإلى الإطنباب فيه ، لعلنا بذلك نخدم الغرضين معاً ، غرض الإصلاح الاشتراكي ، وغرض المحافظة على النظام القائم وسلامة الدولة . ولا أظن مطلق الظن ، أن الغرضين يتنافران بصورة من الصور .

للحكومة أن تسن ما تشاء من القوانين ، ولها أن تتقدم بما تشاء من التشريعات لمجلس النواب الذي له الكلمة الأخيرة في ما تقدم له الحكومة من ذلك . ولكن الذي نطلبه وننصح به هو أن تُحدّد الأشياء التي تحاول الحكومة تقييدها بالقوانين . ولنضرب لذلك مثلاً بقانون مقاومة الشيوعية الذي وضعته الحكومة وتقدمت به إلى البرلمان . فان هذا القانون لم يُحدّد ما يُعني بالشيوعية ، وإذا ظلّ الأمر كذلك ، وظلّ معنى الشيوعية غير محدد تحديداً دقيقاً في القانون ، زادت المرونة فيه ، وكلما زادت المرونة في قانون انتهى به الحال إلى واحد من أمرين : فإما أن يفقد سلطانه وقوته لاستحالة تطبيقه ، وإما أن ينقلب أداة تستعمل في غير ما وضعت له ، بأن يتعدى حدوده ، فيصبح أشبه بسلطة مطلقة واسعة ، تتسع دائرتها

شيئاً بعد شيء ، حتى يشمل حدوداً لم تقم أبداً في رأس الشارع الذي وضعه .
هناك اشتراكية معتدلة واشتراكية متطرفة ، وثالثة بين بين ، وهذه جميعاً
يشملها قانون مقاومة الشيوعية ، إذا توسعنا في تفسيره بعض الشيء . وهناك
الشيوعية بمعناها الأوسع وهناك الشيوعية المحدودة بجعل بعض إمرافق الدولة
والأملاك ملكاً للامة ، فأيهما يعني قانون مقاومة الشيوعية ؟

لنضرب لذلك مثلاً حديث رئيس الوزراء ^(١) مع جريدة أسبوعية إذ قال
دولته ما نصه : " إن حكومتي اشتراكية ، إذا كانت الاشتراكية هي محاربة الفقر
والمرض والجهل ، ورفع مستوى المعيشة ، ومنح كل إنسان حقه في الحياة والتقدم ."
هذا الكلام ظاهره أن رئيس الوزارة اشتراكي . ولكن الحقيقة أن فيه
غموضاً قد يخفى على الكثيرين . فإن محاربة الفقر والمرض والجهل ، ليست من
الاشتراكية في شيء ، بل هي من عمل كل الحكومات على اختلاف صورها . هي
من عمل حكومة للمحافظين في إنجلترا ، كما هي من عمل حكومة عمال اشتراكية ،
وهي من عمل دكتاتورية هتلرية أو موسولينية ، كما هي من عمل فرد مستبد عادل .
هي من عمل كل حكومة مهما كان لونها ، أو على الأقل هي ما يفرض أن يكون
عمل حكومة . فإذا صار حَسَنًا رئيس الوزراء بأن وزارته أو حكومته اشتراكية ،
لأنه يفهم من الاشتراكية محاربة الفقر والمرض والجهل ، خشينا أن يكون ذلك
اتفهم عينه هو الذي أوحى بقانون مقاومة الشيوعية . على أننا لا ندافع بذلك عن
الشيوعية ، وإنما عرضنا أن نجلو ذلك القانون في ثوب محكم على قدر الغرض منه ،
فلا يصاب بالبرونة التي تفسد القوانين .

وكذلك قول دولته إنه يفهم من الاشتراكية رفع مستوى المعيشة ، ومنح كل

(١) اسماعيل صدق

انسان حقه في الحياة والتقدم . هذه الكلمات على نبلها وسموها ، قد تفسر بأنها
إشترابية متطرفة بينها وبين الشيوعية فوت ذراع ، إذا ساءت النية أو تحكمت
الأهواء .

الدليل على هذا أن الإِشترابية ولا الشيوعية غرض في ذاتهما ، وإنما هما
وسيلتان من وسائل العمل ، فمحاربة الفقر والمرض والجهل غاية ، وسيلة الوصول
إلى القضاء عليها ، هي التي تنعت بأنها اشترابية أو شيوعية أو غير ذلك . وتصوير
هذه الوسيلة تصويراً صحيحاً في قانون يقاومها من أحوج الحاجات ، وإلا لبس
هذا القانون ثوباً فضفاضاً ، قد تجد فيه أية حكومة أخرى غير الحكومة التي
وضعتة بمقتضى تصور خاص قام عندها ، سلاحاً تعتدي به على الحريات التي يحميها
قانون البلاد الأساسي بالفعل . قد يُتوسَّع في تفسير القانون فيحاسب على الرأي ،
كما يحاسب على الوسيلة .

والمثل على ذلك قائم . فإذا قام كاتب مصري خاضع لقانون محاربة الشيوعية ،
وكتب يدعو إلى شيوعية النساء مثلاً ، وأيد هذا الرأي بالكلام من غير أن ينتج
وسيلة إلى تنفيذه وفرضه على الجمعية عنوةً ، ومن غير أن يعتمد على عنف أو اتخاذ
خطوات تعرض سلامة الجمعية لخطر الانقلاب الثوري ، أيبكون خاضعاً لهذا
القانون ؟ هل يتناوله قانون مقاومة الشيوعية ؟ وإذا قال آخر بأن من الوسائل
المؤدية إلى محاربة الفقر والمرض والجهل ، تحديد الملكية الزراعية أو فرض ضرائب
تصاعدية كبيرة ، أو انتقد قانوناً مثل قانون الضرائب التصاعدية ، وقال إنه لا ينبغي
بالغرض ، هل يتناوله قانون مكافحة الشيوعية ، أم يتفاداه ؟ الحق أننا لا ندري .
من غير أن تحدّد الشيوعية في مذكرة تفسيرية شاملة ، وتعرف تعريفاً كاملاً
وثيقاً ، فإن القانون المشروع لمقاومتها قد يصبح أداة : إما معطلة : وإما فاسدة .

هنالك أنواع من القتل . القتل العمد ، والقتل مع سبق الإصرار والترصد ، والقتل الخطأ . هذه معانٍ محددة في الأذهان وفي القوانين ، ولها تعاريفها المتفق عليها ، ولها المواد التي تجزي عليها . ولكن ما هي الشيوعية ؟ ما هو التعريف الجامع للمانع الذي وضع لهذه الكلمة الغامضة ، التي لم يستطع أن يعرفها تعريفاً متفقاً عليه ، واحد من الشيوعيين أنفسهم ؟

نقصد بهذا كله أن يصبح القانون المشروع لمقاومة الشيوعية قانوناً يلبس حالة معينة ، لا قانوناً فضفاضاً واسع الجنبات مطاطاً ، قد يتخذ في يد من يريد أن يصرفه عن غرضه الأصلي ، سلاحاً يقف أمام الفكر ، وأمام الإصلاح الحقيقي وأمام الاتجاهات الاجتماعية الكريمة .

بالإضافة إلى ما تقدم نقول إن الاشتراكية ليست مجرد وسيلة ، كالمدينة إذ هي وسيلة الجرح أو القتل ، بل هي نزعة اجتماعية تفاعلت في نفسية الأمم وظهرت آثارها واضحة في إنجلترا عقيب الانتخابات الأخيرة . فعلينا أن ندرس هذه الظاهرة عندنا درساً دقيقاً ليتضح لنا السبيل إلى مقاومتها بالإصلاح وبالقانون معاً ، وأن نجعل وسيلتنا إلى مقاومتها الإصلاح قبل القانون .

حرب الطبقات : ما هي ؟

لعلنا لا نكون بعيدين عن الحقيقة شيئاً ، إذا قلنا أننا كثيراً ما نتكلم من غير أن نفكر ، وأننا لا نفكر إلاً بعد فوات الوقت . من الأدلة على ذلك أننا قد نستمسك بصنف من الكلام له رنين خاص في آذاننا ، وجرس خاص في قلوبنا ،

ويعني نلوك تلك الكلمات ثم نلوكها، من غير أن نحكم فيها الفكر لحظة واحدة، ومن غير أن نخضعها لقياس المنطق طرفة عين . من ذلك أن وزارة الزراعة ظلت سنين عديدة تخرج علينا كل يوم تقريباً بعنوان تقشره في الجرائد هو « حماية السكلاريدي »^(١) . وتحت هذا العنوان ما شئت من بحوث الخبراء والاختصاصيين ، فلم يُحْمَ السكلاريدي بل مات ، والبقاء لوزارة الزراعة . ومن ذلك في السياسة قولنا : « الاستقلال التام أو الموت الزؤام » فلم نستقل ولم نمُت ، والدور الآن على « حرب الطبقات » . مع أنه منذ فجر التاريخ وما قبل التاريخ ، لم تقم حرب تدعى « حرب الطبقات » ولكنه رنين الكلمات ، وخداع العناوين ، قاتلها الله . التاريخ القديم بريء من حرب الطبقات ، وكذلك تاريخ العصور المظلمة والأقرون الوسطى ، ومنذ أن بدأ نظام القطاعات في الانهيار في العصور الحديثة ، أخذت الطبقة الثالثة يشتد ساعدها ويظهر أثرها في الوجود . فان ذلك النظام قام على طبقتين : النبلاء ورجال الدين . أما طبقة الشعب ، أي الطبقة الثالثة ، فلم يتحقق لها وجود سياسي صحيح ، إلا في أثناء الثورة الفرنسية ، عندما تألف مجلس

الطبقات : The States General

وبنجاح الثورة الفرنسية ، وسيادة الطبقة الثالثة ، وبالحرى سيادة المبادئ التي اعتنقها ، قُضِيَ على شيء يقال له طبقات في نظام الاجتماع . على أنه حتى حين تسودت الطبقة الثالثة في الثورة الفرنسية ، لم تقم حالة يمكن أن تدعى حرب طبقات كالتي نتخيلها . كل ما في الأمر ، أن متجهاً اجتماعياً استقوى على متجه آخر . وبالضرورة يقتضي الاتجاه أن يكون له موجهون ، وأن يكون له أنصار ، شأن كل شيء في عالم الفكر ، وعالم التطور الاجتماعي .

(١) ضرب من القطن زرع في مصر

هل لنا أن نقول إن الخلاف بين الواقعية والخيالية في الفلسفة ، هو حرب طبقات ، هل لنا أن نقول إن النزاع بين التطوريين والطفريريين في الإصلاح الاجتماعي ، حرب طبقات ؟ كلا . إنما يكون القول بذلك إسراف وحمق وبعد عن تقدير الواقع التقدير الصحيح . وما هذه غير اتجاهات ، لكل منها مؤيدون ومنايدين ، والحكم الأخير فيها جميعاً لعلام الغيوب . فإن العلم لم يستطع حتى اليوم ، أن يتكهن عن اتجاهات الجماعات كيف تنقلب ، والأفراد كيف يصبحون .

الحروب التي قامت في أوروبا وسميت خطأ "الحروب الدينية" ، أكانت حروب طبقات ، أم حروباً سياسية قامت باسم الدين ؟ كانت في الواقع حروباً سياسية اتخذ الدين إليها سبيلاً ، ولكنها لم تكن حرب طبقات قطعاً . أخص ذلك حروب لوثر في حركة الإصلاح الديني ، فإنها كانت حروباً انتهت فرصتها بعض الأمراء الألمانين ، ولم تكن حرب طبقة دينية تلقاء طبقة أخرى . وإذن فليس في ذلك من حرب الطبقات ، كما تتخيلها خطأ ، شيء مما . وكذلك سقوط الملكية في فرنسا ، فإنه أمر جاء بالواسطة لا بالقصد . فإن الثورة في فرنسا لم تنتج نحو الملكية ولا نحو النظام الملكي أول الأمر . ولكنها اكتسحت الملكية بحكم اكتساح الطبقة الثالثة للطبقتين الأخريين . على أن رفع بعض الضرائب كضريبة الجيوب وضريبة الملح ، كان يكفي في معتقدي إلى تأجيل ملكية لويس السادس عشر بضع سنين ، وقليلاً من الإصلاح بإقرار بعض مبادئ الثورة ، كان يكفي لانقازها إلى النهاية . ومع هذا فقد كانت الملكية الفرنسية هي حامية الطبقتين العلويتين : النبلاء ورجال الدين . ودليلنا الحي على ذلك أن فرنسا أسلمت زمامها إلى نابليون في أعقاب ثورتها ، وخضعت له خضوعاً أعمى ، فساقها إلى الموت والفقر

والفساد ، ولم ينبس فرنسي واحد بيئنت شفة . فأين هي إذن تلك الحرب التي يسمونها إسرافاً حرب الطبقات ؟

هنالك متجه اجتماعي جديد ولا شك ، هو الذي أوحى إلى البعض بتلك العبارة الدنيسة ، عبارة حرب الطبقات . عبارة خيالية ، أعتقد أن كثرة ترديدها سوف ينشئ حالة هي أشبه بحرب حقيقية بين الطبقات ، لأن إغراء التكرار له أثره النفسي في الفرد ، وفي الجماعة . فإذا مضينا نكرر هذه العبارة المرة تلو المرة ، أو حيناً بمعناها للناس ، فيتجهون اتجاهها خطأ قد يفضي إلى كارثة ، سييها عبارة وهمية لا حقيقة لها البتة .

المتجه الاجتماعي الجديد الذي أشرنا إليه ، هو ذلك المتجه الذي سارت فيه خطى الجماعات الأوربية بعد أن أدركها الانقلاب الصناعي الحديث ، فحلّ المعمل محل البيت ، وحلت الآلة محل اليد ، وحلّ الإنتاج الجماعي محل الإنتاج الفردي . قامت بذلك حالة اقتصادية جديدة ، هي التي تدعى الرأسمالية الحديثة ، ومؤداها تكديس المال وقوة المال ، في أيّد تستغلّ المال وتستغلّ العامل ، بدون أن يكون لها هي ضلع في الإنتاج ، اللهم إلاّ قوة المال . وكان لهذا الاتجاه أثره المباشر . فإن تنوير الأذهان بالقراءة والكتابة والنشر ، وزيادة المعلومات العامة ، قد أوجد بيئة خاصة فرّخت فيها البزرة الأولى لطلب الإصلاح ، إصلاح حالة العامل والمزارع وكل الفئات العاملة بجهد يديها وعضلاتها ، ومن تمتّ تباينت الوسائل ، فمن قائلين بالإصلاح عن طريق التشريع ، ومن قائلين بالإصلاح عن طريق الاشتراكية ، وما إلى ذلك ، حتى قامت الشيوعية الروسية .

فهل في ذلك شيء من حرب الطبقات ؟ كلاً . فأني أعتقد أن القول بأن في ذلك شيئاً يقال له حرب طبقات ، سفه ليس وراءه سفه . ولكن الذي أسلم به ،

أن هنالك دعوات وجهت إلى بعض فئات من الجمعية ، لتقاوم بوسائل قد تكون غير مشروعة ، فئات أخرى . ولكن هل نجحت هذه الدعوات فأثارت حرباً يقال لها حرب الطبقات ؟ ولم يحدث ذلك مرة واحدة في تاريخ الدنيا .

قد يعتبر البعض أن الإضراب ، أو الدعوة إلى الإضراب ، هو حرب الطبقات . أما أن هذه حرب بمعنى الحرب ، فذلك ما لا نسلم به . أما أنه دليل على روح الاحتجاج ابتغاء دفع مظالم معينة ، فذلك ما أسلم بوجوده ، لا في طبقة العمال أو الفلاحين أو غيرهم ، بل في نظام الأسرة الواحدة . فقد يُضرب بعض أفراد الأسرة عن التعاون مع بقيتها احتجاجاً على حالة قائمة ، وقد تنحل الأسرة بسبب ذلك ، فينصرف كل فريق منها في سبيل . ولكن هذه ليست حرباً ، بل هي أقرب ما تكون إلى النزول على حكم التطور الاجتماعي ، الذي لا بد له من أن يقع ، إذا اختمرت أسبابه .

الشيوعية الروسية هي أبلغ انقلاب اجتماعي حدث إلى الآن في القرن العشرين . فهل هي نتيجة لحرب الطبقات ؟ كلاً وألف مرة كلاً . هي نتيجة المظالم القيصرية ، وفساد الحكم القيصري ، قبل أن تكون نتيجة دعوة لحرب موهومة سميت حرب الطبقات . هي نتيجة الاستعباد والنفي والقتل والحكم بلا قانون ولا دستور ولا شريعة ، إلا شريعة النبل الموروث والاستبداد الذي استغلته يد القيصر وحفنة خلفه من المحظوظين . فلما قامت الثورة عقيب الانهزام الروسي في الحرب العالمية الأولى ، انتهز فرصتها أقلية من غلاة الاشتراكيين وقلبوها شيوعية لا تزال نظاماً غريباً على الغالبية العظمى من الروسيين أنفسهم .

قد يسألنا أحدهم فيقول كيف إذن ثبت ذلك النظام في روسيا على تجارب ثلاثين سنة ؟ وليس الجواب بعيداً . فالنظام الروسي قائم على دكتاتورية من أشد

وأفطع الدكتاتوريات التي شهدتها نظام الحكم في الأرض . فالروح في روسيا سجين في أقفاص ذلك الحكم ، ولا نعرف له حقيقة إلا إذا انطلق وحلق بجناحيه في سماء الحرية ؟ هذا أول شيء . والثاني أن الروسيين بعد الذي بلبوه من نظام الحكم القيصري ، قد تحول استعدادهم إلى قبول أي نظام من أنظمة الحكم ، باعتبار أن أيًا منها ، مهما ساءت أحواله ، أصلح من حكم القيصر وأنصاره . على أن قليلاً من الحرية وقليلاً من الإصلاح ، كانا يكفيان لدفع هذا النظام عن روسيا . وفي اعتقادي أن الشيوعية الروسية انعكاس لن يدوم على حاله ، وكذلك لن يعود عهد القيصر . أما الذي سيكون ، فأمرٌ يبعد أن يتكهن به انسان . ولكنه على أية حال سيكون ربحاً للإنسانية ، تنتصر فيه حرية الفكر وحرية الضمير ، وحرية التشريع ، وهي أسمى ما يتطلع إليه الإنسان باعتباره بشراً ، وباعتباره سيد المخلوقات ، وباعتبار أن إهدار الحرية ، إهدار للأدمية .

الحرية التي سادت بريطانيا قرونًا ، والدفاع الذي دافعه عن هذه الحريات أبطال من أبنائها ، هو الذي ركّز الحرية البريطانية هذا التركيز القوي المتين . لذلك نرى أن هذه الجزر السعيدة أقل بقاع الأرض تعرضاً للثورات والانقلابات ، والحزب الشيوعي فيها من الضعف بحيث لا يعد إلى جانب حزب العمال الاشتراكي أو حزب المحافظين ، أكثر من دُمّية يلبوها هؤلاء . وكذلك كان شأن الفاشية البريطانية ، فإنها كانت مهزلة الفاشيات جميعاً .

إن الحرية هي التي سيجت النظام الديمقراطي البريطاني بذلك السياج الثابت . هي التي تحميه من أعاصير الثورات ، ولو أن الشعب الإنجليزي يرغب على حكم أشبه بالحكم القيصري ثلاثة عقود من الزمان ، إذن لا تقلب أشد شيوعية من الروسيين ، أو أشد فاشية من إخواننا أهل إيطاليا . ولكن كيف بهذا ، والحرية

هناك تبيح القول بكل رأي ، والترويج له في حدود القوانين ، فلا ينتهون من بحث كل مشكلة ، إلا بأصلح الآراء ؟

الحرية ملاك الرأي . والآراء في الرسوم ، كأفراد الأحياء في الطبيعة ، يقوم بينها تناحر على البقاء ، ولكن لا يصح منها غير الصحيح ولا يبقى إلا الأصلح . أما الكبت والاستبداد والحق ، فلا كها الثورات والفورات والجهل والحماقة ، والانسحاق وراء أول ناعق ، طالح غالباً ، وصالح نادراً .

روسيا في طرف الشيوعية ، وبريطانيا في طرف الاشتراكية الديمقراطية المسيحية ، أين في قياس نظاميهما الموضع الذي احتلته تلك الحرب الموهومة التي يسمونها مينا حرب الطبقات ؟ لا أثر لذلك الخيال أبداً في طرفي هذين التقيضين . وإذن فأين يكون ؟ هو في الواقع قائم في وهم بعض السياسيين الذين لا يعرفون من تاريخ الاجتماع شيئاً ، ويعجبهم في الأكثرين الكلمات .

وبعد كل هذا ، فقد اعترفنا بأن في أنحاء هذه البلاد جهلاً وفقراً ومرصناً ، وبالإضافة اعترفنا أن هنالك جهلاء وفقراء ومرضى ، وأن في أنحاء هذه المملكة جوعاً وعُرياً وحفاًء ، وأن في أصقاعها الترامية أجساماً لا تسترها غير أسمال ، وبطوناً لا يعلوؤها غير خبز الذرة والملح ، ورعوساً لا يسكنها غير الخرافات ، وقلوباً لا تنطوي على غير الجبن ، وعيوناً لا ترى نور الشمس ، فبربك إذا انقطرت القلوب على هؤلاء حسرة ، وارتجفت النفوس هولاً ورهبة ، واهتزت الأرواح خشية من هول ذلك ، وقفنا نطالب لهذه الأجساد العارية بأثواب ، ولهذه البطون الخاوية بأقوات ، ولهذه الرسوم الفارغة بغذاء من العلم ، ولهذه القلوب الراجفة بقوت من الفضيلة والدين ، طالبنا ونحسب نؤخر رجلاً وتقدم أخرى ، حتى لا يدركنا وهم الطبقات وحرب الطبقات ؟ . ثغراتك اللهم ، إنك أحكم الحاكمين .

شيوعية وديمقراطية : ثم ماذا ؟

كتب أستاذ نابه^(١) بحثاً في الشيوعية والديمقراطية ، نظر فيه من ناحية بعينها في الفرق بين المذهبين ، وقصر نظره في الأكثر على الناحية القانونية التي هي مجال بحثه ، ولم ينظر في الأمر نظر الناقد الاجتماعي أو المصلح السياسي ، فجاء بحثه مبتوراً ، كالمهرم الناقص ، له القاعدة ، وتنقصه القمة .

قال إن الشيوعية هي الجناح الأيسر من الاشتراكية . وفي ذلك كثير من التجوز والبعد عن التدقيق في تعريف هذه المعاني . نعم إن في الشيوعية بعض معاني الاشتراكية ، ولكن الشيوعية مع ذلك ، مذهب أو متجه اجتماعي ليس فيه من الاشتراكية إلا ناحية منظمة للحياة الاقتصادية ، ولكن الشيوعية ، فوق ذلك ، نظام حكم ودولة دكتاتورية ، وليس في الاشتراكية شيء من ذلك أصلاً . فقد يكون النظام الاقتصادي اشتراكياً ، وتكون الدولة ديمقراطية مقيدة بأنها ملكية أو جمهورية ، ملاكها دستور حر تحترم فيه الحريات ، وتنمو فيه الكفايات بحسب ما تقتضي تلك الحرية . وليس في ذلك كله شيء من الشيوعية . إن النظام الشيوعي نظام هرمي تطائفي ، تعلو فيه طبقة على طبقة ، وتندرج الطبقات ، فإذا كمل الهرم تربع من فوقه مجلس أعلى ، ومن فوق هذا المجلس تربع شخص واحد ، هو ستالين في روسيا .

(١) الأستاذ السيد صبري بكلية الحقوق

فأين إذن الشيوعية من الاشتراكية ؟ ليقال إن الأولى جناح أيسر للثانية ؟
أما بمقتضى ما ذكرنا ، فالفارق عظيم ، بحيث لا يمكن أن يقال إن الشيوعية
جناح الاشتراكية الأيسر ، إلا بكثير من التجاوز الذي هو أقرب إلى الشذوذ ،
منه إلى الحالات السوية القائمة في مجتمعات هذا العصر .

إذا كانت الشيوعية هي الجناح الأيسر للاشتراكية ، إذن جاز لنا أن نقول إن
شيوعية روسيا السوفيتية ، هي الجناح الأيسر للاشتراكية البريطانية ، ممثلة في
حكم حزب العمال الإنجليزي !!! فهل علمت بشذوذ أعظم من هذا الشذوذ .
الشيوعية نظام اقتصادي ودولة ؟ أما الاشتراكية فنظام اقتصادي في دولة ،
وهذا الفارق وحده كافي أن يظهر لنا بوضوح أن الشيوعية شيء ، والاشتراكية
شيء آخر ، والصدق بينهما بعيد هائل .

لكي نظهر ذلك نعود إلى المقارنة بين شيوعية روسيا وديمقراطية بريطانيا
الاشتراكية . فروسيا اليوم دولة قائمة على دكتاتورية يمثلها ستالين ، ويمثل ستالين
المجلس السوفيتي الأعلى ، فإذا مثل ستالين روسيا ، فإنما هو يمثل ذلك المجلس ، وإذا
مثل المجلس ستالين فإنما يمثل للمجالس التالية له ، وهكذا يمثل كل مجلس رأس
الدولة لما هو دونه حتى يتم بناء الهرم ، فيكون في قاعدته طبقة دنيا تحمل كل ذلك
الضغط الهائل الذي يتراكم من فوقها ، وعلى القمة العليا شخص دكتاتوري
السلطة ، هو في روسيا ستالين . أما بريطانيا فدولة نظام الحكم فيها دستوري ملكي
مقيد ، كنظام الحكم في مصر تماماً . نظام يقدر الحريات بأنواعها ويصون الملكية
وحقوقها ، ويقدر العرش الذي هو رمز البلاد ، فلا يتعرض لمذهب أو رأي أو
عقيدة ، إلا بمقدار ما تتطلب قوانين البلاد وشراعتها .

إذن فالقول بأن الشيوعية جهة يسارية للاشتراكية ، غير صحيح قطعاً ، بل

هو شذوذ ، وجمع بين ما لا يجتمع من الأضداد . أما إذا كان في الشيوعية بعض النظم الاقتصادية المقول بها في الاشتراكية ، فإن ذلك لا يبرر أن نذهب هذا المذهب ، وسببه في الحقيقة أن الاشتراكية تعمل في أول ما تعمل له على تضيق دائرة الفروق وتوسيع دائرة المشابهات بين أفراد الأمة الواحدة ، والشيوعية تعمل فيما تعمل لمثل ذلك . فإذا كان في الشيوعية وجه من الشبه بالاشتراكية ، فذلك هو ، أما فيما عدا ذلك ، وبخاصة في احترام الحريات على القاعدة الديمقراطية ، وفي نظام الدولة والحكم ، فالشيوعية في وادٍ ، والاشتراكية في وادٍ غيرهِ .

قال الأستاذ الفاضل :

« هذه المذاهب ترمي إلى القضاء على الرأسمالية بصفة عامة ، على اعتبار أنها أساس المحن والحروب . غير أن أصحابها لم يجمعوا على رأي واحد ، بل انقسموا شيعاً وأحزاباً ، ولعلَّ أهم هذه المذاهب مذهبان : الجماعية^(١) — Collectivism

(١) لا شك أن الجماعية Totalitarianism هي غير الضمائية : Collectivism : وقد أخطأ الأستاذ صبري إذ وضع اصطلاح الجماعية محل الضمائية . لأن الأولى هي النظام والمبادئ التي قامت عليها الفاشية والنزية ، وعلى هذا المنى سقنا الكلام في بحثنا هذا . أما الضمائية Collectivism فهي محتاب تمام الاختلاف عن الجماعية والاشتراكية اختلافاً تاماً . وأرى أن أقوم ترجمة لاصطلاح Totalitarianism هي التبعيئية ، لأن مرادها هو تبعية جميع قوى الجمعية للسيادة والتسلط من ناحية العقل ، وقيام نظام اشتراكي بدورة ما من ناحية الاقتصاد .

Socialism	الاشتراكية
Socialist - s	الاشتراكي — الاشتراكيون
Totalitarianism	التبعيئية — أو الجماعية
Totalitarian - s	التبعيئي أو الجماعي — التبعييون أو الجماعيون
Collectivism	الضمائية
Collectivist - s	الضمائي — الضمائيون
Communism	الشيوعية
Communist - s	الشيوعي — الشيوعيون

والشيوعية - Communism ؟ وكلا المذهبين يرى أن تقوم الحكومة على الانتاج والتوزيع . غير أن الجماعيين يرون أن يكون التوزيع على أساس مقدرة كل شخص على العمل ، بينما يذهب الشيوعيون إلى أن يكون التوزيع على أساس حاجة كل فرد ، لأن اختلاف القدرة من عمل الطبيعة ، ولا دخل للفرد فيه « الخ .

وقول حضراته « هذه المذاهب » يدخل الاشتراكية في عداد المذاهب التي ترمي إلى القضاء على الرأسمالية . وهذا خطأ محض . ولا شك في أن الشيوعية عند أول تطبيقها في روسيا ، قد عملت على القضاء على الرأسمالية بكل صورها واحتمالاتها . غير أنها عادت فنظمت الرأسمالية تنظيمًا يطابق أهدافها ، لأن القضاء على الرأسمالية قضاءً صرفاً ، قد شل حركة المجتمع شللاً تاماً ، وكاد يقضي على كل همة فردية . ففي روسيا الآن نظام رأسمالي بصورة ما ، وإذن فالقول بأن هذه الأنظمة ترمي إلى القضاء على الرأسمالية ، إسراف لا ينطبق على الواقع .

لقد قامت ثلاث حكومات جماعية في أوروبا ، النازية في ألمانيا ، والفاشية في إيطاليا ، وحكم فرانكو في إسبانيا . هذه الحكومات قامت على الجماعية التي يقول الأستاذ إنها من المذاهب التي تعمل على القضاء على الرأسمالية . فهل قضت على الرأسمالية في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا ؟ كلاً . وإذن فمن أين جاء الأستاذ بهذا الكلام .

لقد استعانت ألمانيا برووس الأموال الفردية والصناعية والتجارية على تكوين آلة الحرب الألمانية الهائلة . وكذلك فعلت إيطاليا . فهل كانت الجماعية فيهما سبباً في تغذية الرأسمالية ، أم في القضاء عليها ؟ لقد سمعنا عن الثروات التي جمعها دكتور جوبلز والمارشال جورنج وغيرهما ، وقرأنا عن ذلك ما يشبه قصص ألف ليلة ، فهل كانت الجماعية في ألمانيا قد قضت على الرأسمالية ؟ وإذا لم تقض الجماعية على

الرأسمالية وهي في أوج سلطتها في ألمانيا وإيطاليا ، فتي سوف تقضي إذن ؟ إنما
القول بأن الجماعية نظام يحاول القضاء على الرأسمالية ، قول بعيد عن الواقع بحسب
ما بيننا ، وفهم النجساعية على هذه الصورة ، فهم خاطيء ولا شبهة .
والذي أفهمه من الجماعية أنها اشتراكية وطنية تعمل على توسيع دائرة
المشابهات وتضييق دائرة الفروق بين طوائف الأمة ، زائداً إلى ذلك نزعة إلى
التسلط الكامل على الأمم الأخرى تأثراً بوم تسود السلالات . ألم نسمع كثيراً
في خلال تسود النازية والفاشية عن تفوق السلالة السويتونية والسلالة اللاتينية ؟
وإني لعلى يهين من أنه لو فرض وانتعرت ألمانيا وإيطاليا في هذه الحرب ، لقام
بينهما نزاع على السيادة العنصرية قضى على إحداهما . وهذا ما لا ينازعنا فيه منازع .
وعلى هذا تكون الجماعية نظام رأسمالي من أشد النظمات الرأسمالية استبداداً ،
لأنه يرمي إلى استعباد شعوب برمتها استعباداً اقتصادياً ، فيجمع في يديه كل
الخيرات ويوزع منها ما يشاء بحسب ما يشاء . فويل هذا نظام يعمل على القضاء على
الرأسمالية ؟ .

إن آية الجماعية الحقيقية هي القضاء على نزوة جميع الشعوب وحريات جميع
الشعوب إلا شعباً واحداً ، هو الشعب صاحب السلالة الأصيلة . فبدلاً من أن
يقوم بين أفراد الجماعة طبقة قليلة محظوظة ، تستعبد جميع الصعاليك ، تقوم أمة
نقية السلالة هي أحق الأمم بحكم العالم ، فتكون في مجموع الأمم نظير الطبقة
المحظوظة في الجماعة ، وبقيّة الأمم هي صعاليكها .

إذا كان الفرق بين النظام الشيوعي القائم في روسيا ، وبين النظام الجماعي الذي
يكون في ألمانيا وإيطاليا ، هو مجرد أن الشيوعيين يقولون بلنّ التوزيع يكون على

أساس حجة كل فرد ، وأن الجماهير يقولون بأن التوزيع يكون على أساس مقدرة كل فرد على العمل ، فهل هذا الفارق البسيط الذي لا يكاد يفرق بين المذهبين قيد شعرة ، هو السبب في ميثاق مناهضة الشيوعية ، يعقده الجماعيون جميعاً ليقاوموا به الشيوعيين جميعاً ، وهل هو سبب كلف لأن تعلن ألمانيا الحرب على روسيا ، تلك الحرب التي قضت عليها ، وذهب ضحيتها الملايين من شباب الأمتين ؟ إن هذا لبعيداً عن العقل ، بل بعيداً عن المنطق ، حتى منطق البسطاء .

إن الأسباب التي حملت الجماعيين على تنظيم ميثاق مناهضة الشيوعية لأسباباً أعمق من ذلك كثيراً ، فالشيوعية كما قلنا نظام اقتصادي ودولة ، ترمي إلى جوليئة عامة . والجماعية اشتراكية وطنية ترمي إلى تسلطية دولية تكون لسلالة بعينها . وإذن فلا الشيوعية نظام يقضي على رأس المال قضاءً كلياً ، ولا الجماعية فيها شيء من الشيوعية بالمعنى الذي فصله الأستاذ الفاضل .

نمضي من ثمت إلى الكلام في الشيوعية والديمقراطية ، لنظهر الفارق بينهما ، لا من حيث تفاصيل الحكم والدولة ، ولكن من حيث الآثار المترتبة على الأخذ بهما في نظام المجتمع .

إن الفارق الأساسي بين الشيوعية والديمقراطية ، أن الشيوعية نظام جهودي ، والديمقراطية نظام تطوري . وكذلك اعتقد أن الجماعية ، من حيث أنها استبدادية ، تدخل في جهود الشيوعية . وإني أكاد لا أستريب في هذا .

الشيوعية ملاكها حكم استبدادي دكتاتوري هرمي البناء أطاقني النظام ، وهي بمقتضى تحكُّم مجلس السوفيات ، كما هو حاصل في روسيا ، تقل فيها فرص التطور ، حتى تكاد تكون لا شيء ، أما الديمقراطية فلاكها حكم نيابي حر على

رأسه ملك مقيد أو رئيس جمهورية ، وكلاهما يخضع للقانون الأساسي للبلاد ،
فيلزم رخصه القانونية ، ويتفادى خرق الدستور . وفيما عدا ذلك ، فالحرية هي
أساس الحياة : الاجتماعية والفردية .

الشيوعية بنائها الذي يتنا ، من خلائقها أن تكبح الفكر وتكبت حرية
التفكير . وأظن أن لها بعض الحق في ذلك ، إذا راعينا نظامها الهرمي التطاقي .
فإن الفكر إذا امتلح كسنة بعد أخرى من قاعدة ذلك الهرم أو من أحد جوانبه ،
تأثر بذلك بقية البناء . فإذا انتزعت اللبنة الواحدة بعد الأخرى ، انهيار ذلك
النظام برمته في النهاية . وإذن فالاستبدادية الدكتاتورية في نظام شيوعي أمر
يقتضيه كيان النظام ذاته . ومن هنا يصاب كل نظام شيوعي بالجمود ، إذ هو مجبر
على أن يظل على ذلك الشكل الهرمي ، وإلاً انهيار وفسد . أضف إلى ذلك أنك إذا
انتزعت لبنة من بناء ذلك الهرم ، فأنك لا تستطيع أن تضع مكانها لبنة تخالف
طبيعتها طبيعة اللبنة الشيوعية الأخرى التي تؤلف الهرم . ذلك بأنها تصبح
بمثابة الشيء الغريب في جسم لا يألفه . فإما أن تنزع لبنة شيوعية لتضع أخرى
من نوعها ، وإلاً فلا تنزع إلا لتهدم . وذلك ما لا تقره قمة الهرم ، وهي
الدكتاتورية الفردية .

والنظام الديمقراطي على تقيض ذلك تماماً ، إذ هو بما يحمي من حرية الفكر ،
وبما يقوم عليه من نظمات وسلطات ، إن انفصلت فهي متعاونة ، إنما يتجدد
ويتطور بإضافة لبنات جديدة في صميم بنائه ، يستبدل بها لبنة أخرى يكون
الزمن قد أظهر عدم صلاحيتها ، فتستبدل بأصلح منها . فهو بذلك خاضع لقانون
بقاء الأصلح ، واطّراح الأطلح .

ليس للبنات التي يتألف منها نظام ديمقراطي صفة الخلود والبقاء . فهي

تبقى ما دامت صالحة في إقامة البناء . فإذا استطاع الفكر أن يجد لبنةً أخرى أصلح منها وأقوم ، وأدخل في باب الصلاحية للفرد وللجموع ، نزعنا انفساً وحلت محلها الصالحة . ومن هنا تسير الديمقراطيات متطورة وتظل الشيوعيات جامدة ، وقد يأتي يوم تبدل فيه الديمقراطيات كل شيوعية مهما صلحت من حيث النظام والقوة ، بمقتضى سيرها التطوري ، فتصبح أعلى في خير الجماعات كعباً وأمعن أثراً .

بقيت لنا بعد ذلك كلمة فيما استطرد فيه الأستاذ السيد صبري من الكلام عن سلامة الدولة . وهذه العبارة أيضاً ينبغي أن تحدد تحديداً تاماً ، وإلا اتسعت دائرتها ، وقد اتسع ثم اتسع ، حتى إذا ما جلا الانجليز عن البلاد ، وجلس مصري مع بريطاني في مقهى يلعبان الترد ، فسّر ذلك بأنه عمل من شأنه أن يعرض سلامة الدولة للخطر .

على قدر علمي ، أعتقد أن تعريض سلامة الدولة للخطر . معناه الفعلي التآمر على إحداث شيء من شأنه أن يعرض استقلال البلاد للضياع . ومن تمت تضييع الدولة . أما أن يحمي القانون الدولة من حرية الفكر ، حتى إذا كانت هذه الحرية في نطاق القانون العام وفي حماية الدستور ، ولا سيما إذا رُمى الفكر إلى الإصلاح عن طريق أغلبية برلمانية ، فذلك أمرٌ ينبغي أن لا يذكر إلى جانبه شيء من سلامة الدولة . وإني لأعتقد أن الحرية التي ترمي إلى الإصلاح عن طريق الأغليات البرلمانية ، هو عمل في صميم المحافظة على سلامة الدولة . والواقع أن هذا ما رُمى إليه الشارع عندما ذكر سلامة الدولة في الدستور .

لا تكبتوا الفكر ولا تقمعوا الحرية . فالفكر والحرية كضوء الشمس أو

شعلة الراديووم ، يستحيل أن تحبس أو تكبت أو تقمع عن السير في طريقها المحتوم - وإلاً فعلى الذين يحاولون اليوم أن يكتبوا الفكر أو يجمعوا حريته ، أن يتحملوا مسئولية ما يصنعون بأيديهم . فان لكبت الفكر وقع الحرية استحالات ندعوها ضارعين ، أن يجسبنا ويلاتها .

- ٤ -

أوهام الحقيقة : كيف تراها ؟

ظهر في تاريخ هذه الدنيا ديانات عظام ، منها الباقي ومنها البالي . الباقي ديانة كوفوشيون والبرهية والبوذية والموسوية والنصرانية والاسلام ، والبالي الزرادشتية والمصرية للقدسة وآلهة إغريقية وآلهة الرومان والديانة التيوتوية الاسكندرية في شمال أوروبا . من هذه الديانات ما كان فيه صفة للدعوة العامة ، أي صفة الكثرة والشعبية ، ومنها ما كان فيه صفة الخصوصية والقصور على أمة واحدة .

رسمت هذه الديانات على رقعة الأرض خريطة جغرافية ، لا يعترف بها الجغرافيون بالطبع ، ولكن يعترف بها الاجيالئون^(١) من العلماء ، والباحثون في طبائع الشعوب وحالاتها الاجتماعية .

إن القول بأن هذه الديانات قد رسمت هذه الخريطة صحيح ، ولكن من بعض الوجوه دون كل الوجوه . أما الحق فان طبيعة الناس واستعداداتهم وميولهم الفكرية والنفسية ، هي التي خطت تخوم هذه الخريطة . فاذا نظرت في رقعة العالم كما هو اليوم ، رأيت أن كرة الأرض قد خطت بحيث ترى تخوم انتشار

(١) Ethnologists

كل دين منها جليلة واضحة المعالم ، وأن يجذب والفرق بين الديانات الباقية منها ، إنما هو حاصل في أطراف هذه التخوم ، ففكرنا هنا وفرغنا هناك ، ووقفنا هنا وجذبنا هناك ، ولكن بصورة موضوعية وتحت تأثير حالات قد نذكر بعضها وقد يغيب عنا أكثرها ، لغموضها وانفعالها في أعماق التصورات الانسانية .

إذا تأملنا من هذه الخريطة بعين الخيال ، فإن لنا واضحا أن لكل دين من هذه الديانات حدودا جغرافية انتهى عندها انتشاره في الوقت الحاضر على الأقل . فإذا عدلت في المستقبل لم يخرج البعث إلى تعديلاتها عن أمرين : إما تطور في التصور الانساني ، وإما تطور في روح الدين نفسه ، وبغير ذلك ستظل هذه التخوم مرسومة على صفحة الارض ، وأنها على ما فيها من خطوط المعنوية والمستقيمة ، وعلى ما فيها من الالتواء والتعرج ، أثبتت من الحدود السياسية التي يخطها السياسيون على الورق ، ثم تقضي عليها الاحداث .

إذا كان هذا شأن الاديان ، وهي أشياء انسانية تقوم على تسليم وإيمان ، أعين على قول البعض ، ومبصرين على قول الآخرين ، فأولى بهذه الحقيقة أن تكون أكثر انطباقا على المذاهب الاجتماعية التي تقوم على أفكار اقتصادية أو مالية أو أخلاقية ، وهي مذاهب لا تصدر عن إيمان أو عن تسليم ، بل تصدر عن الفكر ، ويحتاج الاقتناع بصلاحيتها إلى نجاح عند التطبيق ، وإلى أمثلة مادية ملموسة ظاهرة المعالم بينة القسومات . ذلك بأن الفكر الانساني قد جرح من أشياء الإيمان جرحات سدت حاجته في هذا العصر ، وسند حاجته لأبعد العصور ، بحيث لم يبق في نواحيه من مكان لدعوة تقوم على الإيمان المجرد عن قواعيل الشك ، بل إن الشك أصبح الآن طابع الفكر ، بعند أن نغمره بالإيمان وملا منه فراغا لا عمل فيه لمزيد منه .

الحروب الصليبية في القرون الوسطى دليل قائم على صحة هذا المذهب .
وعندي أن هذه الحروب في جوهرها ، ليست غير مدني تجاوز حدوده
الجغرافية . ولأنه تجاوز حدوده الجغرافية ارتد ثانية إلى حيث تريد الطبيعة أن
يقف . وكذلك استعمار العرب لاسبانيا وغزوم فرنسا وجنوبي أوربا . هو مدني
استعماري ديني ارتد بعد الاندفاع إلى تخومه الجغرافية . وامتداد الامبراطورية
التركية في البلقان وحدود النمسا ، أمر لا يخرج عما بيننا .

في ضوء هذه الحقائق الثابتة ، ينبغي أن ننظر في المذاهب الاقتصادية التي
تلبس روح دعوة ، يرى الكثيرون خطأ أنها قد تصبح عالمية . كانت النازية إحدى
هذه الدعوات ، وكذلك الفاشية في إيطاليا . دعوتان ماتمتا في حدودهما الجغرافية ،
لأن الضمير الإنساني رفضهما . أما فاشية إسبانيا فهي في النزاع الأخير ، ولم يبق
في العالم من دعوة تلابسها روح فيها شيء من الشمولية ، إلا شيوعية روسيا
السوفيتية . وليس عندي من شك أن لهذه الدعوة تخوما جغرافية ستقف
عندها ، إن صح مع الزمن أنها سوف تكسب صفة البقاء . أما أنها سوف
تتجاوز حدود روسيا إلى أجزاء أخرى من رقعة الأرض ، فذلك ما لا قدرة لنا على
تعيين حقيقته . فإن التجربة ما تزال عند الامتحان ، والدكتاتورية الروسية سد
منيع يحول دون تحقيق هذه التجربة : أهى إلى الثبات أم إلى الزوال . ذلك بأن
الحرية هي البوتقة التي ينبغي أن تجري فيها تجارب المجتمع . فإنه من المستحيل
أصلاً أن تبين صفة الاتجاه الاجتماعي في جمعية مكبوتة الميول ، مقموعة
الخطرات ، مصدودة عن التنفس ، حتى عن مشاعرها البدائية .

فعلى الذين يتصورون اليوم أن هذه الدعوة الشيوعية خطر على الشرق ،
وعلى الشرق العربي خاصة ، أن ينبتوا أن هذه الدعوة ليس لها تخوم جغرافية ،

وأن يقيموا الدليل على أن الشرق سوف تضمه هذه التخوم ، إذا قدر لهذا المذهب أن يذيع وراء حدود روسيا . وإلا فلا أقل من أن يصمتوا عن الكلام في « خطر الشيوعية » إذ أنهم يوحون للناس عن طريق هذا الكلام ، بأشياء قد تصبح من الثبات في الوم بحيث تحتل مكان الحقائق الواقعة . بهذا قد تتوارى الحقائق ، وتذيع الأوهام ، وبذلك يكونون قد مهدوا بأيديهم سبيل الذبوع لما يريدون الحيلولة دونه ، وهم والناس من وراءهم مضللون ، تتقاذفهم الأوهام .

إذا كانت الحقيقة علاج الوم ، وجب علينا أن ننشر الحقائق لنقضي على الأوهام . وجب علينا أن ننشر الحقائق مؤيدة يراهم من المنطق أو بأمانة من الواقع ، وأن ننشرها سافرة بلا خوف ولا وجل ، لتكون عند ما توجبه علينا رسالة الإرشاد . وجب أن ننشر الحقائق بوجودها وما عليها ، لنؤدي رسالة الحرية الفكرية للناس كاملة بقدر المستطاع ، وحرية الفكر ولا ريبة سنادة المجتمع ودعامته ، والمهيب الأول لتوازن الخطى نحو الارتقاء الحقيقي .

في جرائدنا وفي كتبنا ، نذيع عن روسيا أوهاماً ، قد تتكيف في منطق البسطاء فتصبح كأنها حقائق . والجاهير من الكائنات البسيطة المنطق ، وهي تنفر من المنطق المركب ، إذا تركت لها حرية الجري وراء المنطق البسيط .

الوم في ذلك علينا . فإن القادرين على أن يروشدوا الجماهير بالمنطق المركب المسار لمقتضى العقل ، يرتكبون أفسح الخطأ ، بل إنهم يُجرِّمون في حق الأمة ، إذا تركوا الجماهير تسير بمقتضى منطقها البسيط ، منطق الأوكيات ، منطق أولئك الذين يقولون مثلاً - « إذا لم تكن الشيوعية حقاً ، لما انتصرت روسيا في الحرب الأخيرة » من منطق بسيط ، ولكنه خطأ .

واللوم كل اللوم من ناحية أخرى على صحفنا ومجلاتنا وفي خيال تلك
الأنباء الخارجية التي تحتل المكان الأول من صحفنا ، وأقول صحفنا جميعها بغير
استثناء ، تتسلل دعوة إثر دعوة ، وينتشر وهم وراء وهم ، ونحن جميعاً في غفلة
عما يلحق به الفكر عندنا من أثر هذه الدعوات والأوهام ، وقد نشعر برجفات
تختلف عنفاً وليناً ، ولا ندرك لها سبباً . وسببها في الواقع ما نضع بأيدينا .

لا أريد بهذا أن أدعو إلى القطيعة بيننا وبين أنباء العالم . ولكن أريد إلى
جانب هذا أن نفرّد من صفحات جرائدنا ومجلاتنا مكاناً لنشر الحقائق السافرة ،
والإتصال بالرأي العام عن طريق هذه الحقائق ، وتقنيد هذه الدعوات الأوربية
التي اتخذت من الشرق مجالاً تفرع فيه ، من غير أن يحاول أحدنا أن يقول على
قدر علمه ، هذا حق ، وذلك باطل . فكل الأنباء التي ننقلها عن الخارج سموم مختلفة
الطعوم يجربها الرأي العام . فليكن ذلك كيفما يكون . ولكن واجب المرشدين
أن يسارعوا أيضاً إلى علاج هذه السموم ليخرجوها من تصور الناس . وما
علاجها إلا نشر الحقائق السافرة ، مهما كانت مسرّة . ولقد نظرت فترى في مجموعنا
كثيراً من المرشدين . ولكن اتهمتهم الأهواء ، فإذا بهم جامدون سامدون ،
كأنّ على رؤوسهم الطير ، إذا تكلموا كلمة الحق ، بأوقالوا يوماً : هذا حق ،
وذلك باطل .

وهم من أوهام المنطق البسيط الذي تركن إليه الجماهير نعالجه هنا ،
لنظهر كيف ينبغي أن تعالج أوهام الناس بالحقائق السافرة . ذلك وهم الذين
يقولون : « إذا لم تكن الشيوعية حق ، لما انتصرت روسيا في الحرب الأخيرة » .
ومما هو باعث على أشد الأسف أن هذا اللون من المنطق يؤمن به عدد كبير ، منهم
متعلمون ، ولكنهم لا يفكرون .

بالرغم من أن هذا الوهم قائم على منطق بسيط ، فإن ما يبعث في نفوس الجماهير من الإيغال له أثره البالغ وقوته القاهرة . وليس أدل من هذا على أن انتصار الجيش الأحمر قد غمر أوروبا ، وغمر الشرق في أثرها ، بموجة من الإعجاب والتأثر ، تعدت مجرد أنه انتصار حربي ، إلى الظن بأن هذا الانتصار أثر من آثار المذهب الشيوعي . أخطاء فوق أخطاء .

على أننا إلى جانب هذا نخطئ أيضاً ، إذا نحن انتقصنا كفاية الجيش الأحمر أو أنزلنا من قيمة آلة الحرب الروسية . وكذلك نخطئ إذا لم نقل بأن هزيمة الجيش الألماني في روسيا كانت عملاً من الأعمال الباهرة ، ونخطئ أيضاً إذا اعتقدنا أن هذه الهزيمة كانت معجزة ، ويتضاعف خطأنا إذا اعتقدنا أنها معجزة شيوعية .

الحقيقة أن عدد الناس في روسيا يتجاوز ضعف عدد المانيا ، وقدرة الصناعة العاملة في روسيا سنة ١٩٣٩ ، اعتماداً على الإحصاءات السوفيتية نفسها ، كانت مساوية لقدرة الصناعة الألمانية . أضف إلى ذلك أنحاء روسيا المترامية ، وبخارجها الواسعة وإقليمها العنيد ، ثم أضف إلى ذلك إنجلترا وأمريكا ومددهما . كل هذه الأشياء تجعل غزوها عسيراً جداً ، إن لم يكن مستحيلاً . وإذن فمن يمكن هنالك من الاعتبارات الانسانية ، اعتبار واحد يقيم في نفوس الناس إعتقاداً أولياً في استحالة انتصار روسيا على ألمانيا ، أو انتصار ألمانيا على روسيا : اللهم إلا وهمين : وهم أن ألمانيا لا تقهر عند الذين تعاقوا بذيل الألمان ، وهم أن الشيوعية دين لا يقهر أيضاً عند الذين تعلقوا بذيل روسيا ، وكان كل من الفريقين على خطأ ، ولا يزال كثير منه شائعاً بين الناس

أضف إلى ذلك أن احتمال الجندي الروسي واعتقاده في القدر ، أمران جرياً

مجرى الامتال . وفي حرب سنة ١٩١٤ كانت قدرة روسيا الصناعية خمس قدرة ألمانيا ، ومع هذا رأينا الروس في ظل القيصر المقوت المستبد ، قد ثبتوا في هجوم « بروسيلوف » المشهور ، فتقدم الصف الأول منهم وبأيديهم بنادق وفي أقدامهم أحذية ، وتقدم الصف الثاني بأحذية ولكن بدون بنادق ، وتقدم الصف الثالث وبأيديهم بنادق ولكن بلا أحذية . ومع ذلك حاربوا أربع سنوات ، جزء منها في سبيل القيصر ، وجزء في سبيل كرنسكي ، والجزء الأخير في سبيل البلاشفة . على أن الثورة الروسية لم تقم هنالك إلا بعد أن عجزت القوة العسكرية ووقف دولاب الإنتاج الحربي . فهل كان في ذلك الوقت قوة شيوعية تدفع الروس إلى حرب الفناء هذه ؟ ولكن الدعاية الشيوعية الآن تستغل الانتصار الحديث لمصلحتها ، وتقول إن الشيوعية سره وسببه . دعاية وهمية ، قد تقضي إلى تحقيق أغراض بعينها ، إذا لم يقف الناس على حقيقتها .

في ظل القيصرية ، وكانت في أوج استبدادها وفي قمة سيطرتها ، حيث كان الروس عبيداً ، والطبقة المحظوظة أمراء ، هزمت روسيا نابليون سنة ١٨١٥ هزيمة منكرة ، وردته على أعقابها وإلى حيث كان ينتظره النفي والهوان . فهل كان في تلك القيصرية المقوتة في ذلك العصر سر أشبه بسر الشيوعية ، دفع الروس إلى حرق موسكو وإلى التلبث بالجيش الفرنسي يعنون فيه قتلاً وتشريداً ، دفاعاً عن وطنهم ؟

سبب من الأسباب التي لا ينبغي أن يهمل ذكرها ، هو تلك الصفة الرئيسية في الروس ، صفة كراهيتهم للأجانب ، سواء أكانوا في نظام قيصري أم نظام

شيوعي . هم يكرهون أن تطأ قدم أجنبي أرضهم . على ذلك خلقوا . وليس في ذلك من أثر يحدته نظام قيصري أو نظلم شيوعي .
على أننا لا نذسى أيضاً أن الناس كثيراً ما حاربوا دفاعاً عن نظمات سلبت حريتهم واستبدت بهم وأنزلت بهم الفقر والجوع والخوف . لا نعلم لماذا ؟ أكانوا أيضاً مدفوعين بعامل الشيوعية ؟

ينبغي لنا أن نحارب الأوهام ، وأن نحاربها بالسلاح الذي يقضي عليها ، سلاح الحق والحقيقة . ينبغي لنا أن نعلم للحقائق وأن نعتزف بها وأن ننشرها في الناس ففي ذلك الخير كل الخير ، وفي تركنا الأوهام حائمة في الأفكار الخطر كل الخطر .
يجب أن نعتزف إلى جانب هذا أن في جوتنا أسباباً وحالات من شأنها أن تجمع العواصف والأعاصير ، ولكن علينا أن نعتزف أيضاً أنها ليست من الأسباب التي تبعث في نفوسنا الجزع والفرع ، وأن توصل بنا مع الأوهام تتطوَّح في حماها . هي أسباب من صنع يدنا ، ويبدنا لا بغيرها نستطيع القضاء عليها .
قد يتضخم الوهم في نفوسنا فيخيِّل إلينا أننا مقدمون على انقلاب أشبه بالثورة الفرنسية أو الانقلاب الشيوعي في روسيا . انهما انقلابان تجمعت أسبابهما في أكثر من قرن ونصف تقريباً من عمر الانسان ، وتهيأ لهما من الظروف ما نعلم وما لا نعلم . فهل في بلادنا أو في الشرق الأدنى كله شبه بما كان واقعاً في فرنسا أو روسيا القيصرية ، قبل قيام الثورة الأولى ، والانقلاب في الثانية ؟
ألا بعد ما يتوهمون .

الفصل الثاني

تؤمن بالاشتراكية

- ١ -

إذا قلنا أننا تؤمن بالاشتراكية فليس ذلك يرجع إلى تقليد ، ولا هو عائد إلى حب تغيير الأوضاع الاجتماعية حباً في التغيير نفسه ، ولا كراهية في النظم الاقتصادية أو السياسية القائمة ، ولكن اقتناعاً بأن طوراً من أطوار الاجتماع قد آن اختتامه ، وأن الجماعات تستقبل عهداً جديداً ، شأن كل شيء من أشياء الحياة . فإن تاريخ الحياة هو في الواقع تاريخ التدرج من حال إلى حال ، ومن مرتبة إلى مرتبة ، تساوفاً على مدى الأجيال .

ولئن قلنا اليوم أننا تؤمن بالاشتراكية ، فليس ذلك بجديد ، وإنما آمن بها من قبل ملايين من المفكرين ، سيقوا إلى هذا الإيمان بمقتضى انقلابات ثابتة تناولت المجتمع والأخلاق والنظم السياسية ، بل تناولت النفوس والاتجاهات والذرات الفردية ذاتها .

ومن أجل أن نجعل لكلامنا وزناً أدخلُ في باب البيان ، تأتي على عبارات فاه بها ثقاتٌ من أهل النظر في الاجتماع ، تأييداً لقولنا أن الإيمان بالاشتراكية لا يدخل في باب التقليد ، وإنما يدخل في باب الأحكام المحتومة لفعل التطور العقلي والنفسي في الجماعات .

يقول الاستاذ « مكنزي » : إن تطور الفكرة الاشتراكية من أخص
ظواهر العصر الحاضر ، ويقول الاستاذ « شادول » إن الاشتراكية أعضل
مشكلات هذا الزمن . أما العلامة « ميسزيس » الألماني ، وهو من أعلام الباحثين
في طبيعة الاجتماع فيقول : إن الاشتراكية هي « كلمة السر » في عهدنا الحاضر .
والفكرة الاشتراكية تسيطر سيطرة تامة على عقول الناس . فالجماهير يتعاقون
بها ، كما أنها قد تتضخم بها الأفكار ، وتربُّل بها المشاعر . وإنما لتطبع العصر
بطابعها الخاص ، حتى أن التاريخ سوف يدمغ العصر الذي نعيش فيه ، بأنه
« عصر الاشتراكية » .

ويقول الكاتب الإنجليزي « هندرسون » وهو أحد الثقات : ما من فرد من
مجموع أمة ناهية يكون في مقدوره أن ينتفع بحقه في الرهوية بفراصة وحيدق ،
من غير أن يفهم حق الفهم قضية الاشتراكية . ففي مدى جيل واحد من عمرنا
اجتذبت الاشتراكية إلى ناحيتها ملايين من ثقات الفكرين رجالاً ونساءً .
ولقد عرضت الاشتراكية قضيتها بصورة هي من الإقناع والبيان بحيث أصبح
الاتجاه في كل أمة من الأمم المتمدنية نازعاً إلى العمل على تفوق الاشتراكية في
في الصراع السيلسي . إنها لتنتقل في مراحل تسلم بها من مدرج إلى مدرج من
القوة ، متحدية النظم العتيقة بجرأة تؤيدها الثقة والإيمان .

ومن قبل أن يكتب العلامة « هندرسون » كتابه « قضية الاشتراكية »
الذي نقلنا عنه هذه العبارات ، صرح كاتب أمريكي هو « أورت » في
كتاب له عنوانه « الاشتراكية والديمقراطية في أوروبا » ، بأن الاشتراكية انتظمت
أكبر مجموعة من الخلائق عرفها تاريخ البشرية ، وأن منظماتها الدولية
لا يناظرها من شيء ، تنسيقاً وحماسة ، غير شيء واحد ، هو الكنيسة . ومستر

«أورث»، ممن توفروا على درس الحركات الاجتماعية في الغرب .
ليست هذه الأقوال غير طرف يسير، ما فاه به ثقافت وأعلام من أهل النظر .
وهي تظهرنا جلياً على ما للاشتراكية من قيمة في الطور الاجتماعي الذي نجتازه ،
إلى جانب أنها تلفتنا بما فيها من للمحات . إلى التساؤل : ما الذي يجعل للاشتراكية
هذا الوزن الكبير في رأي هؤلاء الأعلام ؟

قبل أن نحاول الإجابة على هذا السؤال ينبغي لنا أن نستطرد قليلاً في بيان
ما يجب على الحكومات والجمعيات والأفراد إزاء هذه الظاهرة . فإن أية
حكومة تنظر إلى هذه الظاهرة الاجتماعية نظرة سطحية ، أو تقابلها بهزة كتف
أو غمزة عين ، لحكومة : إما جاهلة بحقيقة الحياة الاجتماعية الحاضرة ، وإما
مقصرة في أداء واجبها نحو الأمة التي ألقت إليها مقاليد شئونها العليا .
إذا نظرنا في جنبات الدنيا الأربعة ، ورأينا ذلك الإجماع الكامل الذي
يشمل جميع الذين يفكرون في مستقبل الأمم ، ويتخذون من المذاهب الاشتراكية
موضوعاً لتفكيرهم وعميق تأملهم ، أدركنا طرفاً من التأثير الشامل الذي خلفه
ذووع تلك المذاهب ، وضررها في أصول المنظمات القسامية ضرب عملاق قوي
الأصلاب ، واستطعنا أن نستشف على وجه من النقة ، بالغ أثرها وشمول فعلها
الثابت في السياسات العالمية القائمة من حولنا ، وبه تتجاوب أنحاء كرة الأرض .
لهذا نعتقد أن عناية القادرين على بحث هذه الظاهرة الاجتماعية الجُلِّي من
جميع وجوهها التحليلية والانتقادية ، لا يصبح فرض كفاية يستوي فيه وجوب
الفعل أو تركه ، وإنما هو فرض عين على كل منهم . لأن الأمم الشرقية انبهرت
لها رياح شديدة عاتية أخذت تكسح خيالاتها القديمة ، وتعمل في أصول

تقاليدها التي درجت عليها الآلاف من السنين ، فهي في طور انتقال ، اتصف بكل ما تتصف به أطوار الانتقال من محاسن ، كما أن فيه كل ما اعتور تلك الأطوار من النقائص والحقائق .

اختلفت نظرات الكتّاب والعلماء والمفكرين في تقييم الاشتراكية ووزنها بمقتضى الأثر الذي خلفته في مجتمعات العالم . ولقد تراوحت التقييم التي أدركها كل منهم بين القول بأنها انقلاب طبيعي اقتضاه تطور طويل بطيء ، إلى القول بأنها دين .

يعزو الأستاذ « ميسزيس » الألماني ندرة الاشتراكية في القبض على زمام الرأي العام العالمي ، إلى الآمال التي تبعثها في نفوس الدهاويين (البروليتاريا) والحمية التي توقدهم في قلوب مؤيديها . أما « هندرسون » فيذكر في خلال ما كتب أشياء صور بها سرعة انتشارها وذيوع مبادئها ، وما خلفت في الناس من بالغ الأثر واقترابها من القبض على زمام السططان السياسي . ويشير دكتور « أورث » إلى ما في المنظمات الاشتراكية الدولية من القدرة والقهر ، إلى جانب ما تبث في الآخذين بها من حمية هي أشبه شيء بحمية المتدينين .

هنالك فئة أخرى من الكتّاب بهرتهم قوة الإيحاء التي تنطوي عليها الدعوة الاشتراكية ، تلك القوة المستمدة من المنافع التي تبشر بها لجوع البائسين والتمساع ، والذين أصابهم نكد الطالع وحط بهم سوء الحظ . وغير أولاء وهؤلاء ، فئة تمزوا ما للإشتركية من قيمة وقدرة إلى ما في براعها ومطلوباتها الإصلاحية من طبيعة الانقلاب والثورة . ذلك بأنها على ما يقولون لا ترمي إلى إصلاح النظم الاجتماعية القائمة فحسب ، بل هي قد ترمي إلى محوها وإحلال نظام

جديدة تقوم مقامها . وهناك فئة من المفكرين يقولون إن المهارة التي استطاعت بها الاشتراكية أن تقبض على زمام أحزاب العمال ، مكنتها من التحكم في النقابات والقضاء فيها بما تشاء ، كما أنها سيطرت على الكنائس ، ووجهت السياسات ، وأصبح لها الكلمة في الإدارة ، وأمكنها أن تربع في كرسي الحكم ، تفتصبها اغتصاباً وتنزعها انتزاعاً ، فكان ذلك أجلى وأروع مظاهرها .

على أنه كثيراً ما يقع الباحث في خلال ما يقرأ من تعجيد مجنبيها ، وتسفيه منابذها ، على أنها كثيراً ما شُبِّهت بالدين ، وحمية مؤيديها بحمية الحواريين والمريدين . قال الأستاذ " إيلي " : لقد أصبحت الاشتراكية بمثابة دين عند الكثيرين . وإن ما تبعث في معتنقيها من الحماس والحمية ، لأشبه شيء بما يبعث الدين في النفوس .

أما العلامة « جوستاف لوبون » في كتابه « سيكولوجية الاشتراكية » ، فقد نظر في الاشتراكية من ناحية أنها تشبه الدين ، لا من حيث ما تبعث في النفوس من الحمية ، ولكن من حيث أنها مستمدة من الناحية اللاعقلية ، فقال إن الاشتراكية إيمان أكثر منها عقيدة . فكان « لوبون » بما قال ، قد رفعها رفعا ، وقدسها تقديسا .

إن القيم التي عزأها كل من هؤلاء الكتاب والمفكرين للاشتراكية ، هي أول شيء ، قيم نفسية ، بمعنى أنها عبارة عن الأثر والأفعال الذي تركه درس الاشتراكية في عقلية كل منهم ، فليس لنا أن نأخذها على أنها مبادئ أو مثل ، وإنما لنا أن نستنتج منها أن الاشتراكية في طورنا الحاضر ، بما تركت في النفوس والعقول والنظم والسياسات من آثار ثابتة بالغة ، قد ارتفعت قيمتها في نظر المفكرين ، فتراوحت بين أنها من قبيل الأحكام المحتومة للفعل التطور ، إلى أنها

دين ، فلا هي تنزل عن ما نسبت لها الفكرة التطورية من قيمة ، وقد توافق
وتسعو إلى منزلة الدين :

على أن الطرفين اللذين يترأوح بينهما تقييم الاشتراكية ، طرف التطور
وطرف العقيدة أو الإيمان أو الدين ، كُيُسِّبَتُ كُلُّ منهما أن لها القيمة العليا في
حالات هذا العصر . فالتطور كائن لا محالة . والعقيدة أو الإيمان أو الدين هي من
أشياء الطبع أيضاً . فهل لنا أن نشك في أن عصرنا هذا هو عصر الاشتراكية ؟

- ٢ -

ليس إيماننا بالاشتراكية راجعاً إلى الاعتقاد الكامل بأن كل ما هو قائم من
النظم الاجتماعية خطأ كله ، ولا إلى الاعتقاد بأن كل ما تدعو إليه الاشتراكية
صحيح كله . ولست أدعي أنه في مقدوري أن أتبع بما سوف تكون عليه الحال ،
إذا ساد المبدأ الاشتراكي في بلاد كصر ، وأخذ يطبق نظرياته على المجتمع . على أن
الذي أؤمن به ، هو أن النظام القائم ليس هو كل الخير ، وليس هو كل الشر .
وكذلك أي نظام اشتراكي ليس هو كل الخير ، وليس هو كل الشر . أضف إلى
ذلك أن اعترافنا بما في نواحي مجتمعنا من تباين الفئات تبايناً كبيراً وما فيه من
فقر وجهل ومرض وقذارة في الجسوم والأخلاق عامة ، إنما يزرع بنا إلى شعور
ثابت بأن طبيعة التطور تسوقنا سوقاً نحو حالات جديدة ، ينبغي أن لا يفات من
يدنا زمامها ، ولا أن تفجأنا بفوراتها الشديدة العاتية ، فنقع فيما وقعت فيه
فرنسا إبان ثورتها الكبرى ، أو روسيا في انقلابها البلشفي .

إذا صحَّ الرأي بأن الاشتراكية علاج لأمراض اجتماعية ، وإذا أيقنا بأن في
هيكنا الاجتماعي أمراضاً ، أهونها الفقر والجهل والمرض ، كان إحجامنا عن

الإعتراف بأننا مرضى وأننا نحتاج إلى علاج ، وأننا في طور انتقال أظهر مرائيه حتى تصيب النفوس والعقول ، ورحنا نكسبتُ بكل طرق القمع والإرهاب والظلم ، حرارة تلك الحمى أن تتنفس ، كان مثلنا كمثل الراعي الذي يسوق قطيعه نحو الهاوية السحيقة ، وفي يده سوط يلهب به الظهور ، ويضرب به الأعجاز ، حتى تبتلع الهاوية القطيع ، ثم الراعي .

كان المعنى عن إدراك الخطر الناجم عن التطور واقعا في حالات اجتماعية ، هو السبب الأكبر في أكثر ما وقع في تاريخ الإنسان من الرجات العنيفة ، منذ أن تكوّنت الدول القديمة ، من دولة المدينة في التاريخ الإغريقي ، إلى الدولة الإمبراطورية الرومانية . ومن قبل هذه وتلك في مدينت مصر وبابل وأشور والكلدان وغيرها من الحضارات .

على أن أعظم الحكومات حقا وبلاهة وسوء تدبير ، حكومة لا تترك أن الجماعات تجري في نشوتها بمقتضى نوااميس خفية كل خلفه ، غامضة كل الغموض ، وأن العقل والتدبير لا يستخلصان من هذه النوااميس غير ظواهرها الملموسة ، وأنه بمقتضى تلك الظواهر ينبغي أن يُختطَّ السير في معالجة الأعراض التي تبدو على جسم المجتمع ، أو كما قال « مبنسر » الكائن الاجتماعي . وأشد من هذه الحكومة عمى ، حكومة تحاول أن ترد التطور عن سيره وتصدده عن غايته ، فيكون مثلها كمثل من يريد أن يحول مجرى نهر فائض فيسد عليه طريق الاندفاع والتسرُّسُل ، فتكون النتيجة طوفانا عاتيا شديدا ، يطمس على كل ما أقام الجهد الإنساني من مستحدثات الحضارة ، ويمزق كل ما راب العقل والفكر والنهي من سدوع الإنسانية .

إن صد التطور عن أن يجري مجراه ويبلغ مبنغه ، هو في حقيقة الأمر

صراع بين النزعات الفردية المشبوبة بالقلقة المتغيرة ، الخاضعة لمقتضى الظروف التي تحيط بالفرد وتخبُّطه العقلي والنفسي ، وبين الميول الاجتماعية السَّوية المستقرة الثابتة . وكأني أرى أن ذلك الصراع أشبه شيء ببحر وإعصار . فالإعصار يحاول دائماً أن يفرض على البحر شيئاً لا هو من طبيعته ، ولا هو من فطرته . يحاول أن يجذبه نحو السماء ، ولكن البحر لا بدُّ من أن يرد إلى ذاته ما جذب منه الإعصار ، ويعيد إلى صدره ما رفع الإعصار من مائه ، ثم يعود إليه الهدوء ، وتعفي أمواجه متلاحقة متساوقة كما كان منذ أن قالت له كلمة الأزل كن فكان . الإعصار هو النزعات الفردية . أما البحر فالميول الاجتماعية التي يسوقها التطور في خطوات متتدة ثابتة محققة الغايات . فإذا اتجهت تلك النزعات الفردية نحو التمع والكبت والظلم ، وأرادت أن تغير تساوq أمواج البحر وتلاحقها ، فهناك الإعصار ، وهناك الدفع والجذب ، والفعل والرد ، وهناك الرجات والفورات الحاطمة ، وهناك الغضبية الثائرة . هناك القارعة الكبرى .

إذا قلنا إننا نؤمن بالاشتراكية ، فإنما نقول ذلك وفي وعينا جميع هذه الاعتبارات . إعتبارات : إذا نحن لم نعبأ أو فرطنا في الاقتناع بها والإيمان بأنها من أوليات الحقائق الواقعة ، كنا كمن يهيمى المسرح أو يعد الحاسبة ، لتمثيل ذلك الدور الخطير الذي يقوم به بحر يداعبه إعصار . ومن ذا الذي يستطيع أن يحتكم في البحر ، فيحول بينه وبين أن يتلعب ذلك الإعصار بكل ما فيه من قوة وقدرة ، مهما بلغت من الشأن ومهما كان فيهما من عنفوان ، فإنهما صائران حتماً إلى الفناء ، في جانب ذلك الجبار الأعظم .

الإجتماع كأنه حي نامٍ متطور . أما لغته الفصحى فتلك النظمات التي ترتب

نواحي الحياة فيه . شأنه شأن الفرد . مع اختلاف في أداة اللغة . وإذا كان كل كائن حي لا بد له من الإغذاء ، ولا بد له من طرد الفضلات : إذن لجسم الاجتماع بمقتضى ذلك يحتاج إلى القانون وإلى الإدارة وإلى الإقتصاد ، على أن يتطور جميع ذلك بحسب حاجاته ، ليظل جسماً سليماً من الأمراض بعيداً عن الإلتكاس بقدر الاستطاعة . وهو يحتاج في جانب ذلك إلى طرد الفضلات حتى لا يصاب بالتخمة ، ومن نمت بالجود ، أو بالموت الجزئي . فكل نظام لا يوافق مزاج جماعة من الجماعات ، سواء أكان قانوناً أم اقتصاداً أم غير ذلك ، هو بمثابة الفضلة التي ينبغي أن تبذ وتطرده من جسم المجتمع ، وإلا فالنهاية واقعة محتومة . أما إذا حاولت النزعات الفردية قمع هذه العملية الطبيعية ، وحاولت أن تسد ذلك الطريق عمداً وبيلادة وحمق ، فإذا من القوارع ينتظر هذه الجماعة ؟ ينتظرها قارعتان : البحر والإعصار .

قد يسبق الفرد عصره . ومعنى أن يسبق الفرد عصره ، أن يقوم في عقليته ونفسيته تصورات أو حقائق أو أوهام ، تتخلف عنها الجماعة الذي هو وحادتها . ولا خطر مطلقاً في أن يسبق الفرد عصره ، لأن من ورائه قوة المجتمع ، تشتت من تصورات ، أو تلبس حقائقه ثوب الخيالات ، أو تذهب بأوهامه أبديداً . غير أن من وراء هذه الظاهرة ، ظاهرة الفرد السابق لأوانه ولعصره ، قوة التطور تسوق الجماعة برمتها نحو الأهداف التي قد يراها الفرد في نهاية الأفق البعيد ، كأنها جبارة تصطرع في ضباب الزمن .

إذا مضت الجماعات في تطورها منتحية ذلك المتجه الذي ينتج فيه القوارع من الأفراد السابقين لعصرهم ، وأخذت تنتقل من مدرج إلى مدرج ، حتى تبلغ

المكان التي تصطرع فيه تلك الجبارة ، فهناك يكون التطور قد بلغ بها المدى الذي يوجب عليها فيه أن تخرج على تقاليدها ، بالقدر الذي يضمن لها السلامة من الاندفاع نحو الإفراطات : إفراطات الجمود ، وإفراطات التهور . أما إذا بلغت ذلك المبلغ ، وحاولت النزعات الفردية أن تصدها عن الخروج على تقاليدها بقدر معلوم ، يوازن بين حاجاتها الطبيعية في الحياة التي تحياها ، فهناك ولاشك يكون المسرح قد أُعِدَّ وأُكْمِلَتْ مَهَيَّئَاتُه لتمثيل ذلك الدور الكريه ، دور البحر والإعصار .

إذا كان عصرنا هذا هو عصر الاشتراكية كما أظهرنا عن ذلك ، وإذا كنا نشعر شعوراً عميقاً بأن طوراً من أطوار نشوئنا الاجتماعي قد آن اختتامه ، وأن طوراً جديداً تساورنا عوامله ، فهل نكون آمنين على مجتمعنا من شرور الانتكاس ، إذا لم نعرف بذلك اعترافاً يحماننا على رؤية الحقائق كما هي واقعة ؟

وإذا كنا نعتقد أن العالم يسير نحو ذلك النظام الاشتراكي ، وأن الاشتراكية تسوقه سوقاً نحو غايات قد تكون غامضة علينا حيناً ، وقد تكون جليلة ظاهرة حيناً آخر ، وإذا اقتنعنا بأننا نسير الزمن الذي نعيش فيه ، فهل نكون آمنين شرّاً ما يحدث إذا نحن كبتنا التطور الطبيعي بعوامل اصطناعية ، وعمينا عن أن ندرك أننا بلغنا ذلك المدى الذي عنده تصطرع الجبارة ، ذلك المدى الذي قد رآه منا أفراد ، وهو لا يزال في ضباب الزمن ؟

عصرنا هذا هو عصر الاشتراكية . ذلك ما أثبتناه مستندياً إلى أقوال ثقة من أهل النظر ، وأثبتنا إلى جانب ذلك أن هذا العصر قد وُصف بأنه عصر الاشتراكية . لأن هذا المتجه الاجتماعي قد بلغ في عصرنا هذا مدى قصياً من التطور ، بعد أن ظلَّ قرونًا تلوها قرون ، يُحْبَبُ و يُدْرَجُ في حجر الزمن ، فكان وليدًا ثم صيدًا ثم يافعًا ثم اكتمل ، فامتدَّ فرعُه واستبانت عضلاته ، واستقامت مخايله ، حتى قال الأستاذ « كينس » في كتاب له عنوانه « روسيا البلشفية » - « لا تستطيع أن تفقه المذهب اللينيني ، ما لم تنظر فيه على أنه دين تبشيري » .

أما أن الاشتراكية أو الشيوعية أو غيرها من المذاهب التي تتخلل ما بينهما ، هي بمثابة دين أو عقيدة على ما يذهب بعض الكتّاب ، فإن ذلك إنما ينطبق على الظواهر التي تلايس هذه المذاهب من حيث أثرها وانتشارها وامتداد أصولها وفروعها في عقلية الجماعات . أما من جهة أنها دين تبشيري أو غير تبشيري ، فأمر فيه نظر وفيه موضع للنقد ونواحٍ للبحث .

جَلَّ الدين أن ينزل بما فيه من عنصري التسليم المطلق والاستمداد مما وراء العقل ، أو كما يقول بنيامين كيد « النزعة الفوق عقليّة » ، منزلة الأشياء المادية التي يقتضيتها تطور مستمد من حاجات معاشية أو نظم اقتصادية أو سياسية . ذلك بأن للدين عالمه العلوي الذي لن تطاوله فيه نزعات أخرى من النزعات الإنسانية ، مما سماها الغرض ، أو ارتفعت بها الغايات . إنما الدين من وراء الطبيعية . أما هذه النزعات الاجتماعية التي يجري عليها التطور قوانينه وسننه ويخضعها لأسبابه وغاياته ، فتلك من شؤون الجماعات الإنسانية .

محمل الأمر أن بين الدين والاشتراكية شبهاً من حيث القوة الدعاوية وسرعة الانتشار، إذا ما ثبتت عقيدتهما في النفوس. أما القول بأن الاشتراكية أو الشيوعية أو أشباههما من المذاهب، هي دين أو شبه دين تبشيري أو غير تبشيري، فأمراً لا يتعدى وجه الصحة فيه ما ذكرنا. فليس في هذه المذاهب الاجتماعية الاقتصادية من طبيعة الدين المستمدة مما فوق العقل شيء، بل إنها مذاهب مادية في قوامها، حرّة في عقائدها، لادينية في أغلب الأمر.

أما انتشار الفكرة الاشتراكية في هذا العصر، فأشبهه باكتساح النصرانية للعالم الروماني في زمان الرسل الأولين، أو غزو الإسلام للشرق عقيب الدعوة المحمدية وفي عهد الخلفاء، أو ذبوع حركة الإصلاح الديني من خلال أوربا التيوتونية في عصر لوثر وكلفن، أو انتصار الحركة التبشيرية الإنجيلية واكتساحها العالم المعمور في عصرها. هذه هي الأحداث التاريخية الاجتماعية التي يمكن أن يشبه بها انتشار الاشتراكية في هذا العصر من حيث التسارع والقدرة على اجتذاب الأفراد والجماعات. على أن بعض الكتّاب وعلى رأسهم العلامة «هرنشور» يقول بأن حركة ذبوع الاشتراكية قد تبذ هذه الحركات جميعاً. كما يقول مستر «بروس جلاسيار» - «ما من دعاية قد استطاعت أن تسبق الدعوة الاشتراكية من حيث السرعة والانتشار».

من أجل أن نعرف مقدار ما في الدعوة الاشتراكية من القدرة على الذبوع وكسب الأناصر واكتساح القلاع القديمة التي ظلت أزماناً متطاولة حصون المنظمات القديمة التي لا تقتحم، ينبغي لنا أن ننظر في تاريخ هذه الدعوة في بلاد ملاكها الجمود على القديم والمحافظة على التقاليد الموروثة، كبريطانيا مثلاً.

فإن تاريخ الاشتراكية في هذه البلاد على ما فيه من لذة وفائدة، يدلنا دلالة قاطعة حاسمة على أن حصون التقاليد البريطانية، وقد انهارت أمام ذلك الجبار الثائر هي آخر ما تلجأ إليه المنظمات القديمة من الديرثات التي تدفع عنها غائلة الانقلاب. أما في غيرها من الأمم، فالأمر أهون من أن يقف حصن واحد من حصونه القديمة أمام هجمات ذلك المذهب المستمد من صميم التطور الجماعي.

في حدود سنة ١٨٧٠ لم يكن للاشتراكية أثر يذكر في بريطانيا. نعم. لقد ذاع في تلك البلاد روح اشتراكي في خلال الأزمات العاتية التي أعقبت عصر نابليون (١٨١٥ - ١٨٤٨)، ولكن هذا الروح قد زهق، وكُتِمت ألقامه في منتصف العصر الفيكتوري (١٨٤٨ - ١٨٨٠)

قال «وليم موريس» وهو شاعر شيوعي: «إن طبقات العمال في بريطانيا في سنة ١٨٨٣ لم تكن تعرف شيئاً عن الاشتراكية وباستثناء أقلية ضئيلة كان لها اتصال بحركة الاشتراكية في القارة الأوروبية، فإن العقليّة الانجليزية كانت منابذة لها. فإن محاضراً في الاشتراكية في ذلك الوقت إذا قام ليخطب الجماهير، أحس أنه في ناحية القلة وأنه معارض، لا من ناحية الطبقة الوسطى بحسب، بل من طبقة العمال، الذين لم يكن في استطاعتهم أن يدركوا من نظرياته أو أفكاره التي يعرضها شيئاً، وأكثرها ما كانوا يعرضون عنه ويهملونه، لاجئين إلى مذهب التطرف السياسي، الذي كانوا يجدون فيه متنفساً ينفسون به عن مشاعرهم، تاركين ما لا يفهم، إلى ما في استطاعتهم فهمه.»

مستر «سدي وب» من ثقات الاشتراكيين الذين أسسوا الجمعية الفبسيوسية في إنجلترا. وهي جمعية ذات شهرة أخذت اسمها من «فبسيوس»

الروماني ، وكان اشتراكياً قبل الأوان . كتب « سدي وب » كتاباً في تاريخ « النقابات العمالية » رمى فيه إلى تبيان الخطى التي تدرجت فيها الاشتراكية حتى قبضت على زمام هذه النقابات ، فقال إنه حتى سنة ١٨٨٥ : « قد اتفقت كلمة جميع الباحثين على أن نقابات بريطانيا إنما هي بمثابة القلاع التي تتكسر عليها هجمات الأغراض الاشتراكية » ، وزيادة إلى ذلك فقد أشار الأستاذ « وليم جراهام » وهو من أخص من عنوا بدرس تاريخ الاشتراكية في كتاب له نشر في عام ١٨٩٠ إلى « ان طبقة العمال في إنجلترا ليست اشتراكية الميول ، بالإضافة إلى أنهم ليسوا من ذلك النمط اللين الذي يمكن أن يصب في قالب اشتراكي . ذلك إذا حكمنا بعقضي الظواهر التي بدت في مؤتمر نقابات العمال » .

على أن الأستاذ « جراهام » لم يكف ينشر كتابه حتى فوجيء العالم الانجليزي في هذه السنة نفسها مفاجأة لم يكن ينتظرها أحد من المشتغلين بالأحوال الاجتماعية ، فإن مستر « كير هاردي » وثلاثة من زملائه^(١) ، استطاعوا أن يؤلفوا اتحاداً عمالياً جديداً ، نبت كما لو كان نباته بعضاً سحرية ، فقوي وترعرع في أشهر قلائل ، حتى لقد استطاع بضربة واحدة أن يغزو قلعة نقابات العمال بآراء كانت من أذهب الآراء الاشتراكية في التطرف والقوة والتحدى قياساً على ما كان عليه حال المذاهب الاقتصادية في ذلك العصر .

لقد ولدت الاشتراكية في بريطانيا في خلال القرن التاسع عشر . أهلها لذلك ضعف الزراعة وركود الصناعة ، والتعريفات الجبركية التي كادت من رواج المتاجر ، وساعد هذه العوامل وشدها أزرها ، القلق السياسي .

(١) توم مان ، جون بيرنز ، بن تليت .

للعلامة الأمريكي « هنري جورج » كتاب أعتقد أنه إنجيل الحركات الاجتماعية منذ أن نشر ، عنوانه « التقدم والفقير » ، هو عبارة عن مجموعة محاضرات ألقاها في بريطانيا سنتي ١٨٨١ - ١٨٨٢ متجولاً في أنحاءها ضارباً في مناكبها . ولم يكن « هنري جورج » ، اشتراكياً بالمعنى التام ، ذلك بأن كل محاولاته الإصلاحية قد اتجهت ناحية احتكار الأرض وقيمتها التجارية ، ولم تتجه مطلقاً نحو رأس المال والفائدة . غير أنه بالرغم من أنه لم يجار الاشتراكية حتى آخر الشوط ، فإنه قد حازها في شوطها إلى مدى كبير . بيد أن حملته الإصلاحية قد هيأت أفكار المتطرفين وغرست فيها إحساساً عميقاً بأن هنالك ظلماً ، وأن هنالك طريقاً يمكن أن يُرفع به هذا الظلم ، ولو إلى الدرجة التي تضيق عندها الفروق الشاسعة القائمة بين الطبقات .

كان من نتيجة ذلك أن تألف الحزب المعروف باسم الاتحاد الديمقراطي (سنة ١٨٨١) وسرعان ما انقلبت غايته وتغير عنوانه فصار « الاتحاد الاشتراكي لديمقراطي » ، (سنة ١٨٨٤) وفي نفس هذه السنة تأسست « الجمعية الفيبسيوسية » ، التي كان « جورج برناردشو » ، من نجومها اللوامع ، وانقسم حزب « الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي » ، وخرجت منه شعبة متطرفة المبادئ نارية المزاج فيها حماسة الاقتناع وحمية الاعتقاد ، واتخذت لها اسماً جديداً هو « العصبية الاشتراكية » ، . وفي سنة ١٨٨٧ نشر « ادورد بلاي » ، قصة عنوانها « نظرة إلى الوراء » ، صور فيها المستقبل البسام الفياض بالأمل ، منسلخاً من الماضي العابس البغيض المليء بصور التعاسة والشقاء .

هذه الظروف مجتمعة قد هيأت للإشتراكية سبيل التقدم في العقد الأخير من القرن التاسع عشر . على أننا لا نخطئ كثيراً إذا نحن قلنا أن هذه

الحركات لم تكن غير تعبير عملي مادي عن إحساسات دفينه في النفوس رسيمة في القلوب ، وغايات تشربتها الجماعات مؤمنة أن هناك ظلماً وأن هناك فقراً وتعاسة ، وأن هناك سبلاً قد تحول دون الفقر وقد تقضي على تعاسة التعساء ، وتخرجهم من الظلمات إلى النور ، وترد عليهم اعتبارهم بأنهم أناس من نسل آدم وحواء ، وأنهم لم ينحدروا من جوف الأزمان الماضية وعلى جباههم طابع الفقر والجهل والمرض ، وفي أيدي غيرهم وثائق قدسية بالغنى والجاه والسلطان .

تكوّن حزب العمال المستقل في سنة ١٨٩٣ . كان هذا الحادث فاتحة عهد جديد في الاشتراكية حيث أخذت تغزو النقابات الصناعية ، وتطبع السياسة العملية بآثارها الثابتة . وكان الحزب منذ أن تألف حزباً اشتراكياً متطرفاً ، قائمٌ بمبادئ مركس وأنجلس وإليانوزا ، ابنة مركس ، حيث قادته تلك العصبية التي كادت تقبض على زمام مؤتمر نقابات العمال في ليفربول سنة ١٨٩٠ . ولقد انفصل هذا الحزب انفصالاً كاملاً عن مذهب الأحرار الذي كان حزب العمال متميماً إليه بعض الانتماء ، وأخذ يجاهد جهاداً مستمراً عنيفاً في سبيل أن يضم القضية الاشتراكية ، النقابات الصناعية وجناح التطرفية السياسية .

على أن أول نجاح كبير أصابه هذا الحزب لم يتخلف كثيراً ، ففي سنة ١٨٩٤ بعد معركة حامية الوطيس في " نوروتش " ، استطاع أن يحمل مؤتمر نقابات العمال الجمعية العمومية ، على الاتجاه نحو التأميم^(١) ، بأن تكون الأرض وكل وسائل الانتاج

(١) جعل المرافق العامة ملكاً للامة .

والتوزيع والتبادل ملكاً للأمة . ومنه ذلك ، استبدت الاشتراكية بمؤتمر نقابات العمال ، اللهم إلا بضعة تنوحات قليلة ، ثم تطرقت إلى اللجان التنفيذية لهذه النقابات ، ثم تمكنت ، مع التدرج ، من تجنيد جماعات العمال وخلق معسكر متأهب دائماً إلى شهر العمال على ما سُمّوه « الرِّسْمَالِيَّة » .

أما في مجال السياسة فإن تطور الاشتراكية لم يكن أقل بروزاً وأثراً . ففي سنة ١٩٠٠ أغرى حزب العمال المستقل والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي والجمعية الفايوسية ، عدداً من نقابات العمال على أن تتحد لتأليف « لجنة تمثيل العمال » (وكان مستر رامسي مكدونالد أول ناموس لها) لكي تقوم على اختيار مرشحي العمال وتمثيلهم ليكونوا أعضاء في البرلمان . واقتسم العمل ، فالجمعيات الاشتراكية رسمت الخطط السياسية ، وقامت نقابات العمل بتدبير الموارد المالية .

وفي انتخابات سنة ١٩٠٠ فازت اللجنة الجديدة بعضوين اثنين من خمسة عشر عضواً زجت بهم في المعركة الانتخابية . وفي سنة ١٩٠٦ (وفيها اتخذ الحزب اسم حزب العمال) خاض العمال معركة خمسين كرسي ، فازوا منها بتسع وعشرين وقد نجح هؤلاء التسع والعاشر (وهم من جناح العمال الاشتراكي) في أن يجروا إلى ناحيتهم ثلاثاً وعشرين عضواً كانوا يمثلون جناح العمل الأحرار ، فاستطاعوا بذلك أن يوجهوا سياسة العمال البريطانيين وجهتهم السيلسية ، وأن يحولوا الحركة الصناعية نحو الاشتراكية .

وفي سنة ١٩٠٨ اتخذ حزب العمال في اجتماعه السنوي الذي عقد في مدينة « وستهل » ، القرار الآتي :

« إن من رأي هذا المؤتمر أن الوقت قد آن لأن يتخذ حزب العمال خطة

نهائية ترمي إلى تأمين وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل، وأن تخضع هذه الوسائل لحكومة ديمقراطية ترعى مصالح الجمعية كإسراء، وأن تحرر طبقة العمال من استعباد رأس المال وملكية الأرض .

ولقد استطاع حزب العمال، وفقاً لما جرى عليه من هذه السياسة الاشتراكية، أن يمضي في كسب الكراسي في البرلمان. وفي يناير من سنة ١٩٢٠ كان له في البرلمان أربعين عضواً، وفي ديسمبر من نفس السنة ٥٢، وفي سنة ١٩١٨، و ١٤٢ في سنة ١٩٢٢، و ١٩١ في سنة ١٩٢٣، وفي تلك السنة استطاع حزب العمال أن يجابه حزب الأحرار ويقف أمامه في مجلس العموم، وقف المعارض الشديد المراس. وبدأت قوة الحزب على أشدها في يناير من سنة ١٩٢٤ عندما اتحد وحزب الأحرار، فهزيم المحافظون، وكان من الطبيعي أن يجد الاشتراكيون أنفسهم في كراسي الحكم بقيادة رئيسهم الحر المجاهد: رامسي مكدونالد .



إن حصول حزب العمال على سلطة الحكم، ولو لم يكن مستنداً إلى أكتريية في مجلس العموم، قد بعث في الحزب روحاً جديداً، و زاد اليه نظاماً وقُدرة. و زاد إلى ذلك أن عدد الأصوات التي فاز بها الحزب في الدوائر الانتخابية، قد قفز من ٢ ½ مليون صوت في سنة ١٩١٨ إلى ٤ ½ مليون في سنة ١٩٢٣، وقد ظلل رجل الحزب منذ ذلك الحين يتطلعون إلى أكتريية برلمانية كبيرة تمكنهم من تنفيذ برنامجهم الاشتراكي، حتى فلزوا بذلك في سنة ١٩٤٥، وهزموا المحافظين هزيمة منكرة عقيب الحرب العالمية الثانية، واستلثروا بسلطة الحكم .

في سنة ١٩٢٤ تنجماً مستعزاً «ويتلي» زعيم الجناح المشطوف من الاشتراكيين،

وكان وزيراً للصحة ، بأنه في مدى عشرة أعوام ، وربما كان في خمسة لا غير ، سوف تنبهر الطبقة الرأسمالية في إنجلترا إلى أذنيها ، وأن عصر الانقلاب الاشتراكي ستفتح في تاريخه صفحة جديدة . وراجت في الوقت ذاته دعوة انقلابية صارخة ، وجهت إلى الناخبين تبث فيهم فكرة أن الاشتراكية هي الثمرة العظيمة التي أنضجها العصر الجديد . وأن الاشتراكية هي الغرض الذي يرمي إليه حزب العمال ، وأن اختيار العمال محصور في أمرين : فإما اشتراكية وإما لا اشتراكية .

وفي سنة ١٩٢٦ أرسل حزب العمال المستقل صحيفة جديدة بشها في أنصاره في مؤتمر الربيع ، وفي مدارسها الصيفية مجملها : « الاشتراكية في عصرنا ، استعجالاً لعجلة التطور ، ووضع برنامجاً شاملاً يرمي إلى تحطيم النظام الرأسمالي القائم في الجمعية ، وإقامة دولة اشتراكية ، وصيغت الخطة بحيث يتم ذلك كله في خمس سنوات (١٩٢٦ - ١٩٣١) ولم يتخلفوا عن غرضهم كثيراً ، فقد استطاعوا أن يضعوا خططهم موضع التنفيذ الفعلي في سنة ١٩٤٥ .

إن هذا التقدم الكبير الذي أحرزته الاشتراكية في أرض بريطانيا والذي أتينا على طرف منه في الصفحات السابقة ، لم يكن ليُدْر في خلد أحد من الباحثين أن الاشتراكية سوف تبلغ مداها هنالك ، قبل أن تطيح الحرب العالمية الأولى بآمال العالم .

وفي سنة ١٩٥٦ تساءل مستر « لويد جورج » : هل من إنسان يعتقد أنه في مدى جيل واحد ، وذلك أقل ما يمكن أن يقدر من الزمن ، سوف يقفز إلى سلطان الحكم ، حزب يرمي قوة واقتداراً إلى تأميم الأرض وسكك الحديد والمناجم والمهاجر والمصانع والورش ومحال الاستيداع والمتاجر ، بل وكل المؤسسات التي

تعمل في إنتاج الثروة وتوزيعها؟ أكرر قولهم "في مدى جيل"، إن الذي تستهويه مثل هذه الآمال هو اشتراكي: إما ديموري الوسائل، وإما أبله.

تقوله مستر لويد جورج بهذه العبارات، وكان لحزب الأحرار ٣٩٧ مقعداً في مجلس العموم، في حين أن حزب العمال الجديد لم يكن له غير ٢٩ كرسيًا.

بل جاء كلامه هذا عقب انتخاب سنة ١٩٠٦، وكانت الأصوات التي أعطيت لمرشحي حزب العمال ١٩٦ و٣٢٣ صوتاً في خمسين دائرة انتخابية خاض فيها الحزب المعركة الانتخابية. وبعد ذلك بأربع سنوات فقط، أي في انتخابات ديسمبر سنة ١٩١٠، وهي الانتخابات التي تقدمت الحرب العالمية الأولى، خاض حزب العمال المعركة الانتخابية في ٥٦ دائرة، فنجح في الحصول على ٤٢ كرسي في مجلس العموم، وبلغ عدد الأصوات التي حازها مرشحوه ١٠٢ و٣٧٠ صوتاً. ولم يكن ذلك بشيراً بأن هذا الحزب سوف يرقى سلم السلطان بسرعة، أو أنه سوف يكون له تأثير سياسي يسن.

ولكن الانتخابات التالية وهي التي وقعت في سنة ١٩١٨ قد قصت على العالم قصة أخرى، هي قصة مصغرة من القصة التي روتها الانتخابات البريطانية عقب الحرب العالمية الثانية. ففي هذه الانتخابات، خاض الحزب المعركة في ٣٦٧ دائرة انتخابية فاز منها بعضوية ٥٧ كرسيًا، ونال من أصوات الناخبين عددًا لا يقاس بينه وبين العدد الذي ناله في الانتخابات السابقة، إذ بلغت ٢٢٤ و٢ صوتاً^(١)

(١) ينبغي أن نذكر أن قانون تمثيل الأمة الذي صدر في سنة ١٩١٨ قد ضاعف من عدد الدوائر

وقد سجلت الانتخابات التالية ما يفوق هذه النتائج^(١) وتعلق على هذه النتيجة كاتب محترم الرأي فقال :

« إن كوارث الحرب وما تبعها من المؤثرات قد بعثت الحركة الاشتراكية الوئيدة ونهتها فرفعها فجاءت من حركة هي مجرد أمل مرغوب في تحقيقه يوماً من الأيام ، إلى مجال السياسة الواقعة ، حتى لقد وقف مؤيدوها وجهك لوجه أمام المعضلة الكبرى ، معضلة تحقيق النظريات التي تقوم عليها ،^(٢) .

كيف حدث أن كان للحرب العملية الأولى كل هذا الأثر البالغ في إنعاش الحركة الاشتراكية وتنشئتها بمنزل هذه السرعة العجيبة ؟ وللإجابة على هذا السؤال ينبغي لنا أن نلاحظ ما يأتي :

أولاً - أن الحرب قد طاحت بما بقي للأحزاب القديمة من ثقة في صدور الثامن . فلن هذه الأحزاب قد عجزت عن أن تحول دون تلك الحرب ، وعجزت عن أن تدرك ضخامتها في الوقت المناسب ، فلما وقعت أدارتها بإسراف شديد في الثروات وفي الأرواح . ومدت من عمرها لغير ضرورة ، ثم ختمتها بصلح بعيد عن الفوز برضا الأمم .

ثانياً - أحدثت الحرب قلقاً وامتعاضاً كبيرين في قلوب العمال بسبب حاجتها إلى المتطوعين وتدخّلها في الصناعات وإنكارها كل إنكار القواعد

(١) كانت الأرقام التي سجلتها الانتخابات التالية لحزب العمال كالتالي :

السنة	الدوائر الانتخابية	الكراسي	عدد الأصوات
١٩٢٢	٤١٤	١٤٢	٤٢٣٦٠٠٠
١٩٢٣	٤٢٧	١٩١	٤٣٨٤٠٠٠
١٩٢٤	٥٦٤	٢٥٠	٥٥١٠٠٠

والأنظمة التي تجزي عليها نقابات العمال، وبالاضطراب الذي أصاب الحياة الخاصة من جراءها، والقوضي التي حلت بالحياة القومية فزعزعت أركانها.

ثالثاً - إن الحرب ابتداءً من سنة ١٩١٧ قد أحدثت ارتفاعاً كبيراً في الأسعار. وبالزعم من أن هذا الارتفاع يرجع إلى أسباب طبيعية ليس للسياسة فيها من أثر، فإن سببه قد عزي في الغالب إلى «الاشتغاعية» - Profiteering وغير ذلك من الأسباب المشينة. وأن الحكومة لم تسارع إلى علاج الشرور الاقتصادية أو أنها لم تكن قوية إلى الدرجة التي تنجح في علاجها.

رابعاً - إن الوزارة الإنجليزية منذ سنة ١٩١٥ كانت ائتلافية، تحال ذلك بين الديمقراطيين من حزبي الأحرار والمحافظين وبين التحول من أحد الحزبين إلى الآخر. كما أن كلا الحزبين كانا معرّضين لكثير من الشك وعدم الثقة التي كانت تنشأ عن حالات الحرب. فكان من الطبيعي أن كل تغيير في الهيئة الإدارية، إنما يتجه نحو الاشتراكيين، وكانوا منذ بداية الحرب من دعاة السلام المعارضين في الحرب.

خامساً - إن القارة الأوروبية قد زودت النزعات البريطانية بأمثلة من الثورات الاشتراكية كانت عميقة الأثر ملهبة للعواطف. وأول هذه الثورات الثورة الروسية التي أسقطت القيصرية، وكانت أعنف أعداء الاشتراكية. وقد وقعت هذه الثورة في أكتوبر من سنة ١٩١٧. وتبع ذلك قيام الدكتاتورية الماركسية التي رأسها لينين وتروتسكي.

وليس من الهين أن نبالغ في الأمر المثير الذي خلفته الثورة الروسية في الاشتراكيين البريطانيين، فإلى حزب العمال المستقل وغيره من المؤسسات

الاشتراكية ، قد عقدت مؤتمراً كبيراً في مدينة « ليدز » (يونيو سنة ١٩١٧)
كان لمستر رامسي مكدونالد فيه الدور الرئيس ، ووضِع فيه برنامج كامل يرمي إلى
إقامة جمهورية سوفيتية في بريطانيا . وبعيد ذلك نصَّب مستر « جون مكليان »
أول رئيس للجمهورية ، بوحي من سلطات موسكو على ما يظهر . وفي سنة ١٩١٨
عندما اقتربت نهاية الحرب ، وبأن جلياً أن النصر سيكون من نصيب الحلفاء ،
راحت أمبراطورية هسبرج وأمبراطورية هوهنزلرن في أثر قيصرية رومانوف ،
وظفت النمسا والمجر وألمانيا يسرن جميعاً نحو الجمهورية الاشتراكية . ففي مدى
عامين مفعمين بالأحداث والاضطرابات ، زالت من أمام الاشتراكية كل العقبات
التي كانت تحول بينها وبين الذبوع والأخذ بخناق الجماعات . ففيها تحطمت ثلاث
الإمبراطوريات الحربية العظمى ، وكانت بمثابة الحصون المغلقة في وجه الاشتراكية .
ومن نمت اجتاحت أوروبا موجة الثورات الاشتراكية في عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠ .
ففي ألمانيا استتقت الحركة « الإسيبارطقوسية » ، بوحي كارل لينبخت وروزا
لوكسبرج (يناير ١٩١٩) . وهبط فرنسا مندوبين من موسكو فنظموا حزباً
ثورياً انحاز إلى ناحية العنف السوفيتي تابعاً للدولية الثالثة ، أي إلى ناحية البلاشفة .
وبدأ النقابيون الفوضويون في إيطاليا يحتلون المعامل ويخلون بكل نظام ، حتى
أدرك موسوليني وأنصاره الفاشيين إيطاليا فأنقذوها من الفوضى ، لأن الحكومة
الإيطالية إذ ذاك كانت في حالة عجز تام . وانتشر في المجر ظل الإرهاب بقيادة
« بلاكون » أحد صنائع لينين وتروتسكي ، وظل الهول والرعب مخيماً على هذه
البلاد من مارس إلى أغسطس سنة ١٩١٩

على الجملة لاح للناس أن التعبئة السوفيتية التي تفتأ بها « ماركس » ، وعمل
على تهيتها قد اقتربت ساعتها وأن أوانها . فلا عجب إذا لحظنا أن الاجتماع الفبي

عقدته الدولية الثالثة في سنة ١٩٢٠ ، قد لابسه الحمس ، ولازمته الثقة ، وطارت في أفقه الآمال .

جماع ذلك كان له أثره في بريطانيا . فقد حضر مندوبون من الإنجليز اجتماع الدولية الثالثة في موسكو ، وعادوا من هنالك مستصحبين أصدقاء وحلفاء من الروس ، وقد زودوا بسخاء من الذهب الروسي ، عساهم يستطيعون أن يؤثفوا في إنجلترا " مجالس العمل " . ومن طريق الاعتصابات ، وبخاصة اعتصاب عمال المناجم في أكتوبر ونوفمبر من سنة ١٩٢٠ ، حاولوا أن يحققوا الحلم البلشفي بإقامة جمهورية سوفيتية .

في ديسمبر من سنة ١٩٢٠ أعلنت الحكومة البريطانية أن إنجلترا يدخلها ٢٣٠٠٠٠ جنيه كل أسبوع لتأييد الشيوعية . وقد قدرت السلطات أن للبلاشفة ١٢٢٠ صنيعه يعملون لحسابهم في إنجلترا سنة ١٩٢١ (١)

كل هذه الأسباب مجتمعة ، كان لها أكبر الأثر في التمهيد للآراء الاشتراكية والشيوعية في بريطانيا . وإن النظر فيها ليساعدا على فهم العوامل التي أدت إلى نزوع الناس نحو الاشتراكية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وهي في مجموعها أسباب خلفت الحرب الكثير منها . هي القلق والفوضى والوهم . ولقد كان لهذه الأسباب من الأثر ومن قوة الفعل ، ما حمل الجماعات على الدخول في دين الاشتراكية زمراً : سواء أفي بريطانيا ، أم في دول القارة الأوروبية .

(١) ذكر سيروليم جوينسون هكس W. Joynton Hicks في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٢٤ في المورننج بوست أن الاشتراكيين في إنجلترا ينفقون ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه كل عام في سبيل دعايتهم ، وأنهم ينفقون حوالي ١٠٠٠٠ اجتماع أسبوعي في أنحاء إنجلترا ، وأنهم زيادة على ذلك ينشرون عدداً من الصحف الأسبوعية والشهرية والربع سنوية لا يقل عن خمسة أو ستة صحيفه فضلا عن النشرات والكتب التي كانت تخرج من المطابع كأنها بحر دافق .

ولقد رسمت مسز "وبستر" في كتابها الصغير "شبكة الاشتراكية"، صورة من هذه الحركة وتنبأت بما سوف يكون لها من ضخامة وقدرة على التشعب والافتراج في مستقبل قريب. فقد أظهرت أن دعاة الاشتراكية: «يعرفون كيف ينتفعون من كل شيء يقع تحت أيديهم، فاستطاعوا بذلك أن يتغلغلوا في كل مرفق من مرافق العمل والجهد الإنساني - في الفن والأدب والتعليم والحركات النسوية والدينية - وأمكنهم أن يضعوا أنوفهم في كل وسيلة من وسائل النشر: في الصحافة والمسرح والسينما والإذاعة: تلك الأداة التي أصبحت، حتى في ظل حكومة محافظة، بوقاً ينفخ فيه دعاة الاشتراكية».

إن النصر الذي حازته الاشتراكية في بريطانيا سنة ١٩٢٤، كان له نظائر وأشباه في دول أوروبية، سبقت من طريق برلماني إلى تلك الناحية من الإصلاح الاجتماعي. ففي سنة ١٩٢٤، وهي الحد الذي بلغت فيه الاشتراكية البرلمانية أقصى مدتها، كان في أوروبا ما لا يقل عن ثمان حكومات قائمة على أساس اشتراكي، ثلاث في القارة وهي حكومات السويد، ١٩٢٠، ودمرك، ١٩٢٤، وبريطانيا، والخمس الباقيات في الملكات البريطانية المستقلة وراء البحار.

غير أن هذه الاشتراكيات البرلمانية تتضاءل وتضغّر إذا هي قيست بالنصر الباهر الذي حازته الشيوعية الثورية في روسيا، وليس بنا من حاجة هنا لأن نروي تلك القصة المسوية التي تصور كيف استطاع لينين ووفيقه تروتسكي، ومن خلفهما من البلاشفة، أن يستقلوا في روسيا وأن يؤسسوا دكتاتورية رسمت

خطوطها وخططات معالمها على أخص المبادئ الماركسية . على أننا نغني في ذكر بعض الحقائق البارزة التي صاحبت ذلك الانقلاب الأعظم ، لعلنا نظهر بذلك منزلة الاشتراكية وتقدر قيمتها ، إذ نعرف إلى أي مدى بلغ الانشعاب الاجتماعي عن خطط الماضي وقواعده ، وإلى أي حد تدخل الاشتراكية في باب الماركسية .

حطمت الثورة الروسية التي وقعت في أكتوبر من سنة ١٩١٧ النظام القيصري ، وأقامت حكومة جمهورية بصورة مما ، كان لمجلس « الدوما » فيها سلطان إسمي ، ومنذ اليوم الأول الذي أسست فيه تلك الحكومة الجمهورية ، ألقى « الدوما » أن هنالك قوة تواجهه وسلطة تناهيه . قوة نشأت بذاتها ويسيطر عليها « سوفيت » العمال ومنسوبي الجند ، ويرخرف عليها علم الاشتراكية . هذه الهيئة ، وكان لها سلطة أعلى من سلطة « الدوما » وقوفاً أكبر ، أخذت تشل السلطة التنفيذية وتمنعها من العمل ، حتى لقد أمكنها أن تقبل ثلاث حكومات بحكم القوة القادرة ، فأضعفت السلطة البرلمانية وأعجزتها ، فوجد البلاشفة الطريق مهوداً إلى الحكم في ٧ من نوفمبر : ١٩١٧ . ولقد تسم البلاشفة ذروة السلطان ، فعين بالمبادئ الماركسية ، نشأوى بالصورة التي أضفاها ماركس على المذهب الاشتراكي ، وعمدوا توجهاً إلى وضع تلك المبادئ موضع التنفيذ .

في الشهرين الأولين من قبضتهم على زمام السلطة ، أصدر البلاشفة ١٩٣ أمراً وضعوا بمقتضاها أساس الشيوعية على قواعد قومية لأول مرة في تاريخ الدنيا .

١ - في اليوم الثاني من تسلمهم ذروة السلطان أصدروا أمراً بتأميم الأرض ، ومعنى هذا أنهم صادروا بغير مقابل جميع الضياع والمزارع المخصصة ، سواء أكانت شعبية أم قيصرية ، تابعة للأديرة أم الكنائس ، وعهد بها إلى لجان إقليمية ومجالس سوفيت ريفية ، ليستغلها الفلاحون بإشراف هذه اللجان أو المجالس . على

أن هذا الأمر لم يصدق عند التنفيذ ، صدقه في النظر . لأن الفلاحين ، من غير تريت أو انتظار لما سوف تعمل المجالس السوفيتية أو اللجان الاقليمية ، مضوا يضعون أيديهم على الأراضي عنوةً واقتداراً وراحوا يزرعونها ويستغلون زرعها على أنها ملكهم الخاص . ولقد جهد زعماء البلاشفة كل جهد و عملوا بكل طريق ممكن لينفذوا فكرة الملك الشيوعي للأرض ، فلما يثسوا من ذلك رجعوا عن ذلك ، وقالوا إن عقلية الفلاحين عقلية أوساطية « برجوازية » ، وأن الزمان وحده هو الكفيل بتكيفها وجعلها عقلية « دهاوية » ، عن طريق التربية والتعليم .

٢ - أمموا الصناعة والتجارة ، فصادروا ، بغير مقابل طبعاً ، جميع المصانع ومخازن الاستيداع والمكاتب ومخازن التجارة ، وكل وسائل النقل .

٣ - صادروا رموس الأموال ، واستولوا على جميع مخزوناتها ، وأمموا البنوك وما تحوي من ودائع ، وألغوا جميع الديون الفردية والحكومية .

٤ - تساطوا على الصحافة ووسائل النشر ، وأوقفوا جميع الصحف وصادروا جميع الكتب التي تعاند مذهبهم ونظامهم الحكومي ، وحالوا دون نشر أية أخبار لا تمر على الرقيب السوفيتي .

٥ - منعوا حرية الكلام والاجتماعات العامة ، وفرضوا عقوبات ، كثيراً ما بلغت الإعدام ، على كل من يتفوه بشيء فيه روح الميل إلى الناحية المضادة للثورة .

٦ - تحكروا في كل سبل التعليم ووسائله ومنعوا تلقين أي شيء فيه ما لا يتفق والمذهب الماركسي ، ومن ذلك التعاليم النصرانية .

٧ - عملوا بالرشوة حيناً ، وبالقوة حيناً آخر ، على اقتلاع كل أثر للعبادة الدينية في أنحاء روسيا .

- ٨ - بدلوا قوانين الزواج والطلاق تديلاً كلياً ، فجعلوا الزواج مجرد أمر شكلي ، والطلاق مجرد إعلان الإرادة به .
- ٩ - جعلوا نقابات العمال جزءاً من الحكومة ، أي إدارة من إداراتها ، وعينوا ساعات العمل والأجور ، ومنعوا الاعتصامات وحظروها ، وجندوا العمال وأرسلوا بهم إلى حيث يريدون ، وفرضوا عليهم الأعمال التي يختارون ، وجعلوا الموت عقاب العصيان .
- ١٠ - أسسوا جيشاً أحمر خاصاً تمام الخضوع لإرادتهم ، ليكون أدواتهم في القضاء على كل ما يظهر من روح المعارضة لهم .

بعد أن قامت « دكتاتورية الدهاويين » الإشتراكية على هذه القواعد ، وثبتت قواعدها بعض الثبات ، التفت البلاشفة إلى منابذهم في الرأي والوسيلة ، وراحوا يستأصلون شأفتهم استئصالاً . ولقد ظهر من إحصاء رسمي روسي أن البلاشفة قتلوا ٢٨ أسقفاً و ١٢١٩ قسيساً ، و ٦٠٠٠ أستاذ ومدرس في الجامعات و ١٢٦٩٥٠ من ملاك الأرض و ٥٤٦٠٠٠ ضابط و ٧٠٦٠٠٠ من رجال الشرطة و ١٩٣٦٢٩٠ من العمال و ٢٦٠٦٠٠٠ من الجنود و ٣٥٥٦٢٥٠ من المستنيرين والفنيين و ٨١٥٦١٠٠ من الفلاحين^(١) .

هذا جميعه كان من فعل أقلية « مستنيرة » . وقد أن عدد البلاشفة في روسيا لم يتعد إذ ذاك المئتي ألف شخص ، في مجموع يبلغ ١٨٠٦٠٠٠٦٠٠٠ ، ومن المئتي ألف

(١) أنظر كتاب ساروليا : C. Sarolea : Impressions of Soviet Russia (1924) p. 18.

بلشفي ، هلّي ما قال لينين بصراحة المعهودة ، لا تتجاوز نسبة المؤمنين بالشيوعية منهم واحداً في المئة ، أما البقية فقسّمها بالنسبة الآتية : ٣٠ في المئة مغفلون بلباء ، و ٣٩ في المئة جنّاة . على أن هؤلاء البلاشفة جميعاً ، بما فيهم من المؤمنين والمغفلين والجنّاة ، قد خضعوا خضوعاً أعمى ، لإرادة رجل واحد .

إن الرعب والفرع اللذين لازما توطيد المذهب البلشفي في روسيا لا يحيط بهما وصف . أما اقتصاديات ذلك المذهب والنظم التي يقوم عليها ، فلا شك في أنها دلّت على تدهور كامل ، إذا قيس فشلها على جمال النظريات التي أوحى بها . ومع ذلك فإن هذا المذهب ظلّ وسيطاً يتصل من مختلف النواحي بخيالات الطبقات العاملة في جميع أنحاء العالم ، ويستجدي عطفهم عليه وإشفاقهم به ، بما يحيي فيهم من الآمال وما يشعل في قلوبهم من حمس وخيلاء .

إن وضع هذا المذهب موضع التنفيذ في روسيا ، حادث فاصل في تاريخ الاجتماع الإنساني . هو بدء تسلط الخادم على السيد ، وطرده المبد لصاحب الأرض . بدء عهد شهدت فيه الدنيا انقلاباً كاملاً للأوضاع القديمة الماثورة ، وتسليم المستعبدين والمبعدين عن السلطة ، كراسي القدرة والسيادة .

كانت الصيحة : « خير لك أن تحكم في جهنم ، من أن تستعبد في الفردوس »
خير لك أن تعاني الحرمان والجهد والاستعباد في ظل « دكتاتورية ديموقراطية »
من أن تتمتع بالخيرات والسعادة والحرية في حكم برجوازي ، أي حكم الأوساط وبالحرية في حكم « الأوساطيين » .

ولكن بالرغم من المثالات التي شهدتها أم الأرض في روسيا - « لا يوجد

(١) Proletarian Dictatorship. سأجري فيما أكتب في هذه البحوث على ترجمة Bourgeoisie :

الأوساطيون والبرجوازيون : Proletarians والعماليون :

في الأرض من أمة اتسعت رقعتها في أوربا ، لا يتخذ فيها العمال العدة لتهيئة الأسس لإقامة دولة اشتراكية ، على ما يقول الأستاذ « سكوت نيرنج » .
إذا صح قول هذا الأستاذ ولو بشكل جزئي ، وجب على كل المشتغلين بالسياسة العملية ، أن يلموا بالاشتراكية وتاريخها على صورة مفصلة واسعة .
وذلك ما سوف نعالجه في رسائل تالية نشرها فيما بعد .

الخاتمة

نعيش في عصر اشتراكي كما نقول إذا أو ختلاً سلافنا أنهم عاشوا في عصر وثني ، ثم في عصر نصراني ، ثم في عصر إسلامي . يظننا عصر اشتراكي النزعات والميول والعواطف . هذه الحقيقة الثابتة تحفزنا جميعاً إلى الإكباب على درس الاشتراكية ، وأن نستمتع في درسها من طريق تاريخي صرف ، مقرون بدرس تحليلي كامل ، لنعرف في سلطان أي من النزعات الإنسانية تطوى أعمارنا الفردية ، وتطوي الجساعات عمرها الأثمي . علينا أن ندرس ذلك درساً كاملاً حتى نستطيع أن نفرق بين مختلف الصور التي تشكلت فيها الاشتراكية على مر الأيام وتوالي السنين ، وندرك على الأقل أننا مسوقين حتماً في ذلك اتيسار الجارف ، فننشر أشرعتنا أو نطويها ، بحسب ما تتطلب السفين التي تقودها في ذلك الخضم الواسع المتلاطم الأمواج .

أما أن تنكر ذلك ونمضي تقنع أقسنا زوراً وتديساً ، أن سفينتنا بمنجى من التيار ، وأنها على شاطئ الأمان ، تشدها إليه أواصر من الدين أو التقاليد أو غير ذلك ، ونمضي عن أن هذه الأواصر قد أخذت تنحل بانحلال كل قديم استندت إليه ، فذلك أضل طريق تتبع ، وألوى سبيل نختار .

Bibliography

- Socialism and Democracy in Europe (1913), Dr. S. P. Orth.
- Die Gemeinwirtschaft (1922) L. Mises.
- The Case for Socialism (1927) F. Henderson.
- Socialism, R. T. Ely.
- Short View of Russia, J. M. Keynes.
- The Meaning of Socialism, J. Bruce Glasier.
- Socialism : its Growth and Outcome (1893) , William Morris.
- Socialism, New and Old (1890) , Prof. William Graham.
- History of Trade Unionism (1920) , Sydney Webb.
- Progress and Poverty (1882) , Henry George.
- Looking Backward, (1887) , Edward Bellamy.
- The Common Sense of Socialism (1924) , A. Gordon.
- Socialism, as it is, (1912) , W. E. Walling.
- The Socialist Network (1926) , Mrs. N. H. Webster.
- Impression of Soviet Russia (1924) , C. Sarolea.
- Psychologie du Socialisme, M. Gustave Le Bon.
- A Survey of Socialism (1929) F. T. C. Hearnshaw.

فهرس

أسماء الأعلام الهامة التي وردت بهذه الرسالة

Lloyd George. (رئيس الوزراء)	لويد جورج	Arthur Shadwell, Dr'	أور شادول
Lloyd-George, D.	لويد جورج . د	Ben Tillet	بن تيليت
Luther	لوتر	Bruce Glacier	بروس جلاسيار
Marx, Karl;	كارل ماركس	Calvin	كالڤين
Mises, L.	ميسز ، ل .	Edward Bellamy	إدوارد بلامي
Napoleon	نابوليون	Eleanora	إليانورا
Orth, R. T.	أورث	Ely, R. T.	إيلي
Ramsay MacDonald	رامسي ماكدونالد	Engels	أنجلس
Rosa Luxemburg	روزا لوكسمبرج	Gordon. A.	جوردون
Sarolea, C.	ساروليا	Gustave Le Bon	جوستاف لوبون
Scott Nearing	سكوت نيرنج	Hearnshaw, F. J. C.	هرنشو
Shaw. J. B.	شو ، جورج برنارد .	Henderson, F.	هندرسون
Sidney Webb	مدني وب	Henry George	هاري جورج
Tom Mann	توم مان	John Burns	جون برنيز
Trotsky	تروتسكي	John Maclean	جون ماكليان
Walling, W. E.	وولنج	Joynson-Hicks, Sir W.	جوينسون هكس
Webster, Mrs. N. H'	ميسز ويبستر	Karl Liebknecht	كارل ليبكنخت
Wheatly	ويتلي	Keir Hardie	كير هاردي
William Graham	وليم جراهام	Keynes	كاينس
William Morris	وليم مورس	Lenin	لنين

فهرس الموضوعات

صفحة	المقدمة
٣	المقدمة
	الفصل الاول : بين القيود والحدود
٧	(١) ماهي الشيوعية
١١	(٢) حرب الطبقات : ماهي ؟
١٨	(٣) شيوعية وديمقراطية : ثم ماذا ؟
٢٦	(٤) أوهام الحقيقة : كيف نراها ؟
	الفصل الثاني : تؤمن بالاشتراكية
٣٤	(١) ليس الايمان بالاشتراكية تقليداً وانما هو وراثه العصر الحاضر
٤٠	(٢) الايمان بالاشتراكية ونظم الاجتماع القائمة
٤٤	(٣) هل الايمان بالاشتراكية يرتقى الى منزلة العقائد الدينية
٤٩	(٤) تأليف حزب العمال الانجليزي وتاريخ تطوره السياسي
٥٨	(٥) صوت انتصار الاشتراكية
٦١	(٦) الكونجيت في رومانيا وأثرها في الحكم
٦٣	الخاتمة
٦٤	المراجع
٦٥	فهرس أسماء الأشخاص
٦٦	فهرس الموضوعات

الرسالة الثانية

القانون والحرية

في حضارة الغرب

تظهر في شهر مارس سنة ١٩٤٧

الرسالة الثالثة

طوفان القدم

صراع بين اللاهوت والعلم

تظهر في شهر أبريل سنة ١٩٤٧

التمن ١٢ سرينا
عدا البريد